



تمهيد

التيارات الإسلامية والإصلاح

يمثل "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي" الإصدار الرابع من سلسلة الإصدارات التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نطاق تقارير "التنمية الإنسانية العربية". ويختتم هذا التقرير، عن طريق استقصاء مواطن القصور في مجال تمكين المرأة، تحليلاً شاملاً لنواقص التنمية التي تؤثر على المنطقة.

ويبدأ التقرير برصد اتجاهات التنمية في المنطقة خلال الفترة التي انقضت منذ صدور التقرير الثالث. ويُسهّل التحليل للمسألة المحورية التي يتناولها التقرير برسم الخطوط العريضة للمفاهيم المركزية والقضايا التي تحدد وتؤطر أبعاد حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية لنهوض المرأة في البلدان العربية. ثم يقدم تشخيصاً لأوضاع المرأة في المجتمعات العربية، مع التركيز على اكتساب وتوظيف القدرات الأساسية ومستوى الرفاه المترتب على ذلك. وبعد تقييم المنجزات التاريخية للحركات النسائية العربية والقيود التي تحد من انطلاقها، يتحول التقرير إلى تبيان أوجه التفاعل بين المكونات الثقافية، والدينية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والسياسية في المجتمعات العربية والتي تترك آثارها على أوضاع المرأة في الحاضر والمستقبل. ويخلص التقرير إلى طرح رؤية استراتيجية على هيئة خطوط عريضة لنهوض المرأة في الوطن العربي.

1. تطورات التنمية الإنسانية في الوطن العربي منذ صدور التقرير الثالث (للعام 2004)

يبدأ التقرير، شأنه شأن سابقه، برصد الأحداث على المستويات القطرية والإقليمية التي يعتقد أن لها أثراً على مجمل مسيرة التنمية الإنسانية في الوطن العربي منذ صدور التقرير السابق.

إن الإصلاح السياسي، الواسع والعميق، المؤدي لقيام مجتمع الحرية والحكم الصالح هو السبيل لإقامة مجتمع الحرية بالمعنى الشامل المكافئ للتنمية الإنسانية (تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث للعام 2004). وثمة شروط جوهرية ثلاثة لبدء مسيرة عملية الإصلاح هذه وضمان نجاحها. والشرط اللازم الأول هو الاحترام القاطع، من قبل جميع الأطراف المعنية بعملية الإصلاح، للحرية والقبول بالمشاركة بحيث تشمل العملية السياسية جميع القوى المجتمعية، وبخاصة تلك التي تمتلك حضوراً شعبياً قوياً؛ والشرط الثالث هو احترام جميع الأطراف لمبادئ حقوق الإنسان.

ولا تستطيع أي قوة سياسية أن تتناسى أن الدين، خاصة الإسلام، عنصر محوري في النسيج الثقافي والروحي للشعب العربي. غير أن إعادة فتح باب الاجتهاد المستقل، وتشجيعه وإثابته، تبقى مطلباً أساسياً لتحقيق التزاوج المبدع المطلوب لمجتمع الحرية والحكم الصالح، بين الحرية بمفهومها الشامل المعاصر والمقاصد الكلية للشريعة الإسلامية. ويتعين إضافة واجب الريادة في هذا المطلب على جدول أعمال ومسؤوليات التيارات الإسلامية الحادبة على النهضة في الوطن العربي.

تمثل التيارات الإسلامية طيفا واسعا، وشديد التفاوت داخليا. والكثرة الغالبة من التيارات الإسلامية في البلدان العربية تمثل قوى مجتمعية واسعة الانتشار وعميقة الجذور الشعبية بسبب ممارستها للعمل الاجتماعي والسياسي وسط عامة الناس لسنوات طوال. وقد حققت التيارات الوسط تطورا مهما عبر العقود الخمسة الماضية في ما يتصل بموقفها من بعض الهموم المجتمعية، مثل احترام حقوق الإنسان والحكم الصالح أو الديمقراطية؛ وهي من القضايا البالغة الأهمية في المستقبل التي ستبني عن هذه التيارات، حال

إن الإصلاح السياسي،
الواسع والعميق،
المؤدي لقيام مجتمع
الحرية والحكم
الصالح هو السبيل
لإقامة مجتمع الحرية
بالمعنى الشامل المكافئ
للتنمية الإنسانية

الدين، خاصة
الإسلام، عنصر
محوري في النسيج
الثقافي والروحي
للشعب العربي

شعبية انضمت فيها الجماهير إلى التيارات السياسية الفاعلة في الساحة ودخلت معترك الحوار العام، مطالبة بإصلاح الدولة والمؤسسات وإعطاء المواطنة حقها من التمثيل السياسي وحرية التعبير. وفي سورية، أصدر عدد من القوى السياسية المعارضة "إعلان دمشق"، مصررة على أن يقوم الحزب الحاكم بإجراء تعديلات شاملة في الدستور، والقيام باستفتاء رئاسي وتداول السلطة السياسية. وخلال تلك الفترة، تميز الحراك المدني في المنطقة بتزايد التعددية، وبشروع استخدام موقع الانترنت بصورة واسعة، مما يدل على مزيد من الثقة بالنفس، مع الإحساس برسالة المجتمع المدني في المجال العام.

الإصلاح المفترى عليه

أعلنت حكومات عربية، عن سلسلة من برامج الإصلاح الهادفة إلى تعزيز الحرية والحكم الصالح. إلا أن معظم مبادرات الإصلاح لم تتل إلا جزءاً ضئيلاً من جدول أعمالها الطموح. وضيق بعض الأنظمة نطاق الإصلاح الذي شرعت بتنفيذه، بينما واصلت أخرى تدعي الحرص على التغيير المستير ارتكاب انتهاكات للحقوق الإنسانية والسياسية. بل إن ادعاء الإصلاح أضحى، في نظر بعض المراقبين، مجرد ستار لإدامة أوضاع الاستبداد الراهنة.

موجة انتخابات تشوب أغلبها العيوب

اكتسحت المنطقة خلال هذه الفترة موجة من الانتخابات التي أعاقت الكثير منها ظروف معاكسة أو شابتها الاختلالات. ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة، جرت انتخابات اعتبرها الكثيرون حرة ونزيهة، على الرغم من ظروف الاحتلال القاسية والضغط الخارجي الحادة، وأسفرت عن فوز "حماس" على نحو فاق كل التوقعات. وفي كانون الثاني/يناير 2005، جرت في العراق انتخابات المجلس الوطني المؤقت في غمرة انفلات أمني وحملة إرهاب عنيفة ضد المرشحين والناخبين على حد سواء. وعلى الرغم من ذلك، شارك نحو 70% من الناخبين في كانون الأول/ديسمبر 2005 في انتخابات المجلس التشريعي التي اعتوتها عيوب مثل التزوير وسرقة صناديق الاقتراع. وشهدت السعودية لأول مرة انتخابات بلدية، في خطوة تقدمية لم يكن

وصولها للحكم، صفة الحكم الديني. كما أن أكثر هذه التيارات الوسط تشهد تنامياً ملحوظاً لأجيال أصغر نسبياً من القادة المستيرين وزيادة لحضورهم على رأس الهيكل التنظيمي لها، إضافة إلى قيام حراك متصاعد من القاعدة العريضة يطالب بديمقراطية داخلية أوفر. بيد أن هذا التطور الإيجابي لا يعني أن هذه التيارات الوسط قد نجحت في إزالة كل التخوفات التي تساور باقي القوى المجتمعية في البلدان العربية من تأثير سلبي محتمل على الحرية والحكم الصالح حال وصولها لسدة الحكم، خاصة فيما يتصل بقضايا المرأة والأقليات.

ويبقى من أهم الإشكاليات التي قد تعطل مسيرة الإصلاح في البلدان العربية، ردود الفعل السلبية على إفراز الإصلاح السياسي لنتائج قد لا ترضى عنها بعض القوى المهيمنة في داخل الوطن العربي وخارجه. ومن الأمثلة على هذه الإشكالية رفض بعض أنظمة الحكم العربية وبعض القوى العالمية للفوز الكاسح الذي حققته حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي تميزت، بشهادة الجميع، بالحرية والنزاهة. وكانت ثمة ردود فعل مشابهة إثر الفوز الذي حققته حركة "الإخوان المسلمون" في الانتخابات التشريعية الأخيرة في مصر.

تصاعد نضال المجتمع المدني

شهدت منظمات المجتمع المدني خلال الفترة الماضية طفرة كبيرة أشبه ما تكون بنقلة نوعية في وتيرة نشاطها ومجال عملها وتأثيرها. وأظهرت هذه المنظمات تضامناً وثيقاً مع الحركات السياسية، لا بل ومقدرة على الريادة في تحريك عجلة التغيير السياسي في بعض الأحيان، وذلك من خلال مواقفها الثابتة عبر الصحافة المستقلة أو الفضائيات أو الندوات واللقاءات العامة والخاصة، ومن خلال شبكة المعلومات (الإنترنت).

ففي مصر، عارضت حركة "كفاية" علناً التمديد للرئيس أو نقل السلطة إلى ابنه. وهذا ما تجاوزت معه الحركة المعارضة للتمديد وللتوريث من مختلف ألوان الطيف السياسي، بما فيها "الإخوان المسلمون"، و"التجمع الوطني من أجل التغيير الديمقراطي"، و"التحالف الوطني من أجل الإصلاح والتغيير". وشهد لبنان هبة

من أهم الإشكاليات

التي قد تعطل

مسيرة الإصلاح،

ردود الفعل السلبية

على إفراز الإصلاح

السياسي لنتائج قد

لا ترضى عنها بعض

القوى المهيمنة في

داخل الوطن العربي

وخارجه

أضحى ادعاء الإصلاح

في نظر بعض المراقبين

مجرد ستار لإدامة

أوضاع الاستبداد

الراهنة

يشوبها إلا استبعاد النساء واقتصار الانتخاب على نسبة محددة من أعضاء المجلس البلدي المنتخبين. وفي مصر، عدلت المادة 76 من الدستور لتسمح بانتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح. بيد أن التعديل جاء مثقلاً بجملته من القيود التي تجعل منها مجرد تقنين شكلي لصيغة الاستفتاء الراهنة في اختيار الرئيس. وقد قامت بعض أحزاب المعارضة المرخصة عقب ذلك بمقاطعة الانتخابات الرئاسية اللاحقة التي أسفرت عن فوز ساحق للرئيس الحاكم. غير أن الظاهرة الأهم كانت، وفق الإحصاءات الرسمية، أن نسبة المشاركة في الاقتراع لم تتعد ربع من لهم حق الانتخاب فحسب. وانتهى قضاء مكلفون بمراقبة الانتخابات النيابية إلى القول باستشراء التزوير في الانتخابات اللاحقة لصالح مرشحي الحزب الحاكم في دائرتين مهمتين. ومن الواضح أن شوطاً كبيراً ما زال ينتظر إصلاح الانتخابات بوصفها من مكونات مجتمع الحرية والحكم الصالح.

تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان العربية

الانتهاكات المتأتية عن الاحتلال والنزاعات الداخلية المسلحة

وقعت أسوأ الانتهاكات للحقوق الإنسانية، فردياً وجماعياً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ونالت النساء نصيباً مزدوجاً من الانتهاكات الجسيمة تحت وطأة الاحتلال الأجنبية في ظل أوضاع إنسانية مزرية، مع انتشار الفوضى وجرائم الاغتصاب والمشفقة في غياب العائلين عن أسرهم خلال النزاع والاعتقال لفترات طويلة. وكانت النزاعات الداخلية المسلحة مسرحاً آخر لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وازداد تعرض النساء على نحو خاص للاغتصاب والقتل، لا جراء الهجمات العسكرية فحسب، بل أثناء النزوح والهجرة. وقد ندت هيئات دولية بحقوق الإنسان بالفظائع التي ترتكبها القوات الحكومية وحلفاؤها، وكذلك قوات المتمردين، بما يرقى لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وظلت الصومال نهياً لأعمال الاقتتال وغياب القانون، مما أدى إلى تصاعد أعداد الضحايا بين المدنيين. وشنت حكومة عربية حملة عسكرية ضخمة للقضاء على تمرد قام به زعيم تنظيم معارض

في إحدى المحافظات. وبصورة عامة، مثلت الصراعات السياسية بؤرة إضافية للانتهاكات. وفي هذا السياق، أعلنت ثلاث حكومات عربية عن محاولات انقلابية أفضت إلى محاكمات وعقوبات مغلظة.

انتهاك الحريات العامة وحريات الرأي والتعبير

تعرضت الحريات العامة، ولا سيما حريات الرأي والتعبير، لمزيد من الضغوط. وأقدمت دولة خليجية، في خطوة غير مسبوق، على نزع الجنسية عن أفراد قبيلة محلية. وقد حلت المشكلة استجابة لضغوط محلية ودولية بإعادة الجنسية للبعض وتجنيس البعض الآخر. وبدلاً من تنفيذ الوعود بإجراء إصلاحات لتعزيز الحريات الإعلامية، غلظت دولة أخرى من العقوبات على الإعلاميين. وبالمثل، بادرت دولة ثالثة بطرح مشروعات قوانين بتشديد القيود على حرية وسائل الإعلام. وظلت المنطقة ساحة محفوفة بالمخاطر للصحفيين، وحازت على قصب السبق مقارنة بمناطق العالم الأخرى في مقتل واختطاف المراسلين والعاملين الآخرين في المجال الإعلامي في مناطق النزاعات المسلحة.

استهداف الإصلاحيين وناشطي حقوق الإنسان

أصبح الإصلاحيون ودعاة حقوق الإنسان في معظم الدول العربية هدفاً ثابتاً للإجراءات القمعية الرسمية، بما في ذلك التعرض للملاحقة القانونية والاعتقال، بل والقتل أحياناً، فيما تواجه العديد من منظمات المجتمع المدني تحديات قانونية تعيق عملها. وتجلت ذلك في ثلاث دول خليجية جمدت فيها طلبات لتشكيل منظمات لحقوق الإنسان. واتضح هذا التوجه في بلد مشرقى شهد اعتقالات عديدة للإصلاحيين ونشطاء حقوق الإنسان. وقامت السلطات بإغلاق العديد من منظمات المجتمع المدني. وفي دولة أخرى في شمال أفريقيا، استمرت السلطات في وضع العوائق في وجه الهيئات المدنية والجمعيات المهنية المستقلة، والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان. وبين البلدان العربية الأخرى، نشطت هذه الدولة في شمال أفريقيا في مجال التضييق على حرية التعبير عموماً واستخدام الإنترنت خصوصاً.

نالت النساء

نصيباً مزدوجاً من

الانتهاكات الجسيمة

تحت وطأة الاحتلال

الأجنبية

أصبح الإصلاحيون

ودعاة حقوق الإنسان

في معظم الدول

العربية هدفاً ثابتاً

للإجراءات القمعية

تماشياً مع الاتجاهات

العالمية كرسى

حكومات عربية،

بذريعة مكافحة

الإرهاب، قوانين

الطوارئ

أسرع بناء " جدار

الفصل " بالتدمير

المنهجي للاقتصاد

اللسطيني

في العراق، اتضح

ارتفاع التكلفة

الإنسانية للاحتلال

في غمرة انفلات

أمني وصراع داخلي

متعاضمين

وبناء على مسح لأحد عشر قطراً عربياً، تبين أن الحرية النسبية في استخدام الانترنت متاحة في ثلاث دول فقط، هي الأردن وقطر والإمارات. وفي دولة أخرى خليجية، تعرضت عدة منظمات للمجتمع المدني لمضايقات رسمية، ورفضت الحكومة الاعتراف بعدد منها.

بيئة إقليمية وعالمية معوقة

تعمل البيئة الإقليمية والعالمية على تقويض فرص التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان في البلدان العربية، خاصة بسبب الاحتلال في فلسطين والعراق، و"الحرب على الإرهاب". ويحذر التقرير من أن استمرار الاحتلال، والفضل في إصلاح الحكم على الصعيد العالمي بما يحفظ الأمن ويحقق الرفاه الإنساني للجميع، قد يدفعان المنطقة نحو مزيد من التطرف والاحتجاج العنيف.

قضية الإرهاب وتبعاتها على الحرية في الوطن العربي

الحرب على الإرهاب

ما فتئت المنطقة العربية، وبخاصة التيارات الإسلامية فيها، متهمه بأنها منبث للإرهاب. وقد ترتب على هذه الحرب خلط بين ما يمكن أن يسمى، بحق، إرهاباً لأبرياء، وهو أمر يدينه التقرير ويعتبره مجافياً للضمير الإنساني، وبين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الأجنبي التي تقرها اتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة. وقد انتشرت عمليات الإرهاب في عدد من البلدان العربية، حيث قتل وجرح آلاف من الناس.

تماشياً مع الاتجاهات العالمية كرسى حكومات عربية، بذريعة مكافحة الإرهاب، قوانين الطوارئ، واستصدرت المزيد من التشريعات لمكافحة الإرهاب، وجرى قتل عشرات من الملاحقين، واعتقال آلاف من المواطنين بقرارات إدارية، وتعرض بعضهم لسنوف من التعذيب وسوء المعاملة. وتحيل أكثر الدول العربية القضايا الإرهابية أمام قضاء خاص، كالمحكمة العسكرية أو محاكم أمن الدولة أو المحاكم العرفية، وهي محاكم تفتقر عادة إلى معايير المحاكمة العادلة المتعارف عليها عالمياً.

الاحتلال ما زال يهدد التنمية الإنسانية

ما انفك الاحتلال الإسرائيلي يحرم العرب في فلسطين من الحقوق الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويهدد الأمن والاستقرار في المنطقة بأكملها.

ويرى التقرير أن الانسحاب من غزة جاء في إطار خطة فك الارتباط الأحادي التي أطلقها رئيس وزراء إسرائيل أرييل شارون للتخفيف من الأعباء الأمنية للاحتلال، وتفادي الانخراط في مفاوضات جدية للتسوية. وفي الوقت نفسه، احتفظت إسرائيل بحق التدخل العسكري في القطاع، والتحكّم في مجاله الحيوي ومياهه الإقليمية ومعظم معابر الحدودية. وقد حدثت هذه الاعتبارات بالمرور الخاص للجنة حقوق الإنسان إلى الاستنتاج بأن غزة ما زالت أرضاً محتلة.

ويبين التقرير بالتفصيل أن بناء " جدار الفصل" قد أسرع بالتدمير المنهجي للاقتصاد الفلسطيني وأدى إلى نتائج خطيرة على الأوضاع الصحية والمعيشية للفلسطينيين الذين فصل الآلاف العديدة منهم عن أراضيهم الزراعية. وقد أدى الجدار وإغلاق الحدود إلى تدهور بالغ للأوضاع المعيشية في مختلف أرجاء الأراضي الفلسطينية.

وفي العراق، اتضح ارتفاع التكلفة الإنسانية للاحتلال في غمرة انفلات أمني وصراع داخلي متعاضمين. ومع انتخاب مجلس وطني دائم، وتشكيل حكومة جديدة عام 2006، يتمثل التحدي الأكبر أمام السلطة الحاكمة في إدخال الإصلاحات الضرورية على الدستور بما يضمن وحدة العراق وسلامة أراضيه، ويكرس حقوق الإنسان، ويحقق المصالحة الوطنية، ويقضي على الفوضى والفساد، في عراق موحد خال من قوات الاحتلال الأجنبية والأعمال الإرهابية.

وتتوالى الدلائل على استشرى التعذيب من قبل الاحتلال والحكومة العراقية السابقة. ويمتد تخريب الاحتلال المادي لثروات العراق، فيما وراء النفط، إلى ثروة معنوية وإرث حضاري يخص البشرية جمعاء.

التقدم نحو التغلب على نواقص التنمية الإنسانية

تمثل الاتجاه العام خلال فترة التحليل في اطراد الانتعاش من الحريات العامة، لإدامة أنظمة

الحكم القمعية القائمة. إلا أنه يمكن رصد بعض التطورات الإيجابية في مضمار توسيع هامش الحرية في المنطقة.

فقد أصدر المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر تقريره السنوي الأول (2004 - 2005) وأبرز فيه بعضاً من أفدح جوانب انتهاك حقوق الإنسان في البلاد، وطالب بإنهاء حالة الطوارئ. كما أصدر المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن تقريره السنوي الأول. وصدر قرار بتدريس الديمقراطية وحقوق الإنسان في مدارس البحرين، وشكلت جمعية لحقوق الإنسان في الإمارات. وتواصلت الجهود في المغرب لتصفية جوانب من تاريخ طويل من القمع عندما قدمت هيئة الإنصاف والعدالة تقريرها الختامي وتوصياتها بإجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية وثقافية في البلاد. وأعلن الرئيس الجزائري عن مبادرة مماثلة للمصالحة الوطنية في بلاده.

وبالإضافة إلى ذلك، شهدت تسع دول عربية تعيين نساء في مواقع قيادية بارزة على المستويات الوطنية والإقليمية والبلدية مما سيكون من شأنه تعزيز تمكين المرأة.

2. نحو نهوض المرأة في الوطن العربي: مفاهيم وقضايا إشكالية

المفاهيم

يرى التقرير أن لدى المرأة والرجل على حدٍ سواء، ولمجرد كونهما من البشر، حقاً أصيلاً بالتمتع في حياة كريمة على الصعيدين المادي والمعنوي. وذلك هو الهدف الأسمى للتنمية الإنسانية. من هنا، ينظر التقرير إلى نهوض المرأة في إطار يجمع بين الحقوق الإنسانية، والتنمية الإنسانية. كما أن نهوض المرأة، في نطاق الحقوق الإنسانية، جزء من تمتع المجتمع بالحرية، في تعريفها الأكثر شمولاً. ولا ينحصر تعريف الحرية هنا بتمام التمتع بالحرية المدنية والسياسية، وهما عماد المواطنة، ولكنه يمتد أيضاً إلى التحرر من الجهل والمرض والعوز والخوف، ومن جميع أشكال الحط من الكرامة الإنسانية.

وفي سياق مفهوم التنمية الإنسانية، فإن نهوض المرأة يستلزم:

- المساواة التامة في فرص اكتساب القدرات البشرية، وتوظيفها، بين النساء والرجال.
- ضمان حقوق المواطنة لجميع النساء، على قدم

المساواة مع الرجال.

- الإقرار بوجود الاختلاف بين الجنسين واحترام هذا الاختلاف. فالنساء مختلفات عن الرجال، بيد أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أنهن ناقصات. ولا ينبغي على الإطلاق استخدام هذا الاختلاف لمساندة النظريات الداعية إلى عدم المساواة بين النوعين أو إلى أي شكل من أشكال التمييز بينهما.

من الوجهة التاريخية، تباينت أهداف المنظمات النسائية غير الحكومية المختلفة. فقد ركز بعضها على المساواة في الحقوق وإزالة مظاهر التمييز الراسخة في القوانين العربية، سواء منها ما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية أو الضمانات الاجتماعية. واستهدف بعضها الآخر الأنشطة التتموية الخيرية، من خلال تقديم القروض ودعم المشروعات المدرة للدخل للنساء، أو الخدمات في ميادين الصحة والتعليم والقطاعات الأخرى. ولم تركز إلا قلة نسبية من هذه المنظمات على تمكين المرأة بوصفه هدفاً جماعياً ومهمة يتولاها المجتمع بأكمله.

قضية "الداخل" و "الخارج"

أثار انتشار مفهوم "تمكين المرأة" في المنطقة العربية حفيظة بعض القوى السياسية الاجتماعية الفاعلة في المجتمع، التي رأت أن المفهوم "مفروض" من الغرب، ولا ينبع من واقع أو احتياجات المجتمعات العربية التي تقوم على تكريس دور الأسرة كلبنة أساسية للمجتمع. وحدا ذلك ببعض إلى مقاومة خطط التنمية التي تأخذ بمنظور النوع الاجتماعي، ومقاومة الحكومات والمنظمات النسوية التي تعمل بمقتضاه.

إلا إن الفصل التشريحي القسري بين الداخل والخارج لم يعد ممكناً في العصر الحالي؛ فما نسميه ثقافة "الخارج" إنما يعيش في المجتمعات العربية، ولا سيما في ما يتصل بالقيم وأنماط السلوك، من خلال العولمة المتزايدة للمجتمعات العربية. وليس ذلك الفصل مفيداً أيضاً لتطلعات التقدم في الوطن العربي، وهو نزوع أصيل ما زال، منذ بدايات النهضة العربية، يتأثر إيجابياً بأفضل إنجازات البشرية في الحضارة الغربية السائدة.

وبتعبير أدق، فإن ثمة تضافراً حميداً في الغالب بين النضال من أجل تحرر المرأة في البلدان العربية كتوجه تحرري في المجتمع، وحركات تحرر المرأة في العالم، بما في ذلك الغرب. وتكتسب

إن نهوض المرأة،

في نطاق الحقوق

الإنسانية، جزء

من تمتع المجتمع

بالحرية، في تعريفها

الأكثر شمولاً

النساء مختلفات عن

الرجال، بيد أن ذلك

لا يعني بأي حال من

الأحوال أنهن ناقصات

في عداد النشاط الاقتصادي الرسمي. وقد انعكس هذا الغبن التاريخي في بخس مساهمة المرأة في صنوف النشاط البشري عامة، ولا سيما في مجال النشاط الاقتصادي.

ويتطلب التقييم السليم لمساهمة النساء في إنتاج مقومات الرفاه الإنساني أساساً نظرياً مبتكراً يتجاوز منظومة الحسابات القومية المقتصرة على التداول في الأسواق والتقييم النقدي للسلع والخدمات، وتعريفاً واسعاً للرفاه الإنساني يتناسب مع مفهوم التنمية الإنسانية. ويستدعي ذلك، من الناحية الإجرائية، المثابرة في تطوير أدوات بحثية وإحصائية تسعى للقياس الدقيق لمساهمة النساء في إنتاج الرفاه الإنساني، وبناء التنمية الإنسانية. وهذا ميدان مفتوح للاجتهاد البحثي.

حال المرأة في الوطن العربي

يمثل وضع المرأة في البلدان العربية محصلة تفاعل عدد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتشابك بصورة مركبة، وبعضها إشكالي الطابع، مما يستدعي تحليلاً واسعاً ومعقداً للعديد من مكونات المجتمع العربي.

يتقصى التقرير حال المرأة في الوطن العربي على المحاور الأساسية للتنمية الإنسانية؛ أي اكتساب القدرات البشرية وتوظيفها، ومستوى الرفاه الإنساني المترتب عليهما، فيتناول بصورة خاصة المستويين الصحي والتعليمي. كما يقيم تجربة تقدم المرأة من خلال النظر في عاملين رئيسيين، هما مقدار رغبة المجتمع العربي في تحقيق هذا التقدم؛ والأشكال المعتمدة للتحرك مجتمعياً لتحقيق هذا الهدف.

اكتساب القدرات: حرمان النساء من الفرص

الصحة

تعاني النساء في البلدان العربية، وبخاصة تلك الأقل نمواً، درجة غير مقبولة من مخاطر المرض والوفاة المتصلة بوظائف الحمل والإنجاب. وتصل نسبة وفيات الأمهات في المتوسط إلى 270 وفاة لكل مائة ألف حالة ولادة. وترتفع النسبة إلى ألف حالة وفاة أو أكثر لكل مائة ألف ولادة في أفقر

جهود المنظمات الدولية أهمية خاصة في هذا الصدد، وبخاصة فيما يتصل بالاتفاقات والمواثيق، والآليات والأنشطة الدولية الهادفة لحماية حقوق المرأة وإنصافها.

غير أن فظاظة المناداة بالإصلاح من الخارج، ولو قسراً في بعض الأحيان، خلفت ردود فعل سلبية لدى بعض الفئات المجتمعية. واستهدفت هذه الردود أجندة تمكين النساء التي فرضتها القوى الغربية المهيمنة، باعتباره افتتاتاً على الثقافة العربية والاستقلال الوطني على حد سواء.

ويدعو التقرير إلى أن يبقى نهوض النساء، في الفكر والعمل سوياً، محورياً أساسياً لمشروع عربي لنهضة إنسانية. فتقدم المرأة، في منظور مكافحة الاستبداد في الداخل، والاستباحة من الخارج كليهما، هو جزء لا يتجزأ من صرح نهضة تحقق الحرية والعزة والمنعة للعرب جميعاً، نساء ورجالاً على السواء.

السلطة المستبدة ونهوض المرأة

من المفارقات أن أنظمة حكم قمعية قد حققت، لصالح حقوق النساء، ولأغراضها الخاصة، إنجازات مهمة لم تكن لتتحقق لو ترك عنان الأمور للحركة المجتمعية الطبيعية التي تحددها القيود الموروثة. بل إن آليات القمع السياسي قد استخدمت أحياناً للإسراع بنهوض المرأة. غير أن التقرير يحذر من أنه مهما كانت درجة الاستتارة في "التقدم" الذي تأمر بتحقيقه السلطة الفوقية، فإنه لا بد أن يواجه مقاومة من القواعد الشعبية. ومن ثم فإن التحول نحو أنظمة حكم صالح في مجتمع الحرية في البلدان العربية سيلعب دوراً محورياً في تحقيق إنجازات تاريخية مطلوبة لنهوض المرأة في الوطن العربي، بحيث تلاقي، في الوقت ذاته، دعماً مجتمعياً واسعاً يضمن لها الاستمرار وقوة التبنّي الشعبي.

الانتقاص من مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي

لا يعترف المجتمع العربي بمدى مشاركة النساء الفعلية في النشاط الاجتماعي والاقتصادي وفي إنتاج مكونات الرفاه الإنساني، ولا يكافئ هذه المشاركة كما ينبغي. وبما أن غالبية النساء تعمل دون أجر لدى أسرهن، فإن مساهمتهم لا تندرج

إن فظاظة المناداة
بالإصلاح من الخارج،
ولو قسراً في بعض
الأحيان، خلفت ردود
فعل سلبية لدى بعض
الفئات المجتمعية

يبقى نهوض النساء،
في الفكر والعمل
سوياً، محورياً أساسياً
لمشروع عربي لنهضة
إنسانية

البلدان العربية (موريتانيا، والصومال)، بينما تنخفض إلى 7 لكل مائة ألف ولادة في قطر. وتفقد النساء عدداً أكبر من سنوات العمر جزاء المرض. ويظهر أن ذلك لا يرتبط بمستوى المعيشة، أو عوامل الخطر، أو الوفيات المتصلة بالحمل والولادة. ويوحى ذلك بأن هذا الفقد النسبي الأكبر يعود إلى أنماط حياة عامة تتسم بالتمييز ضد النساء.

وما زالت البلدان العربية من أقل مناطق العالم إصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز. إلا أن النساء والفتيات العربيات يتعرضن بشكل متزايد لهذا الوباء، حتى أنهن أصبحن يمثلن نصف عدد الأشخاص الذين يحملون الفيروس في العالم العربي. وقد غدت المرأة أكثر عرضة لخطر التعرض للفيروس والإصابة بالمرض، حيث قُدِّر احتمال إصابة الإناث العربيات الشابات في المرحلة العمرية 15-24 بضعفي احتمال إصابة الشباب من الفئة العمرية نفسها.

التعليم

على الرغم من ضخامة التوسع في تعليم البنات في البلدان العربية، فإن النساء ما زلن يعانين مستوى من الحرمان من فرص اكتساب المعرفة أعلى من الرجال. وذلك هو الحال على الرغم من تفوق البنات في ميدان العلم، وهن أفضل أداء من البنين في التعليم.

وفقاً للمؤشرات الأساسية، تبدي المنطقة العربية واحداً من أعلى معدلات أمية الإناث (إذ يبلغ معدل الأمية للإناث النصف، مقارنة بالثلث فقط للذكور)، ومن نقص فرصهن في الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وذلك على الرغم من نجاح الدول العربية، وخصوصاً الخليجية، في زيادة نسبة التحاق البنات بالتعليم، مما عمل على تضيق الفجوات بين الجنسين في مستويات التعليم الثلاث.

ويتناقض هذا الحرمان النسبي الأكبر للبنات من فرص التعليم مع توجهات الجمهور العربي التي أسفر عنها المسح الميداني، والذي أشار إلى أن الغالبية العظمى من الناس يدعمون حق النساء في التعليم على قدم المساواة مع الرجال.

وعلى الرغم من تزايد أعداد الفتيات المتحقات بالتعليم الجامعي، فما زلن يشكلن النسبة الغالبة في تخصصات مثل الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وهي التخصصات التي

لا يوجد عليها طلب كبير في سوق العمل، بينما يقل التحاقهن بشكل ملحوظ بالفروع المطلوبة لسوق العمل مثل الهندسة والصناعة. وهذا يتناقض مع نتائج استطلاع الرأي التي أكدت على حق النساء الطالبات في اختيار التخصص الذي يرتئينه.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن البنات في المنطقة العربية أفضل أداء من البنين في التعليم المدرسي. فتتدنى نسبة التسرب للبنات عن البنين في جميع الدول التي توافرت عنها البيانات. لكن ما زال التمييز يحد من فرص الإناث في البلدان العربية لاكتساب المعرفة من خلال التعليم، على الرغم من تراكم المؤشرات والقرائن على أن البنات هن خيرة المتعلمين في البلدان العربية، خاصة في بدايات السلم التعليمي.

ويتعدى نصيب البنات من المتفوقين، إجمالاً، النصف في جميع البلدان العربية التي توافرت بياناتها. وحيث يقل نصيب البنات في المتوسط عن نصف الملتهقين بالتعليم، يتأكد تفوقهن في الإنجاز الدراسي. ويجدر التأكيد على أن البنات يحرزن هذا التفوق التعليمي على الرغم من بيئة مجتمعية وأسرية معوقة، لدى بعضهن، تسودها خرافة مؤداها أن البنت مألها للبيت، بينما تتعلم والعمل ميدان للرجل في المقام الأول.

وعلى هذا الأساس، يشدد التقرير على أن البلدان العربية ستجني مكاسب هائلة من تحقيق المساواة بين الإناث والذكور في فرص اكتساب المعرفة وتوظيفها في ترقية المجتمع، وعلى أن ما يحرم المنطقة من تحقيق ذلك هو الممارسات التمييزية الضارة التي تقف حجر عثرة في سبيل تقدم المرأة.

توظيف القدرات البشرية

النشاط الاقتصادي

يفرض تباطؤ النمو الاقتصادي قلة الطلب على العمالة النسائية في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن غلبة التصورات التقليدية لدور المرأة ارتبطت على وجه التحديد بأولوية الرجال في إعالة الأسر، وبتدني تفضيل تشغيل الإناث، مما يساعد على ارتفاع معدلات البطالة بين النساء، مقارنة بالرجال. وتواجه مساهمة المرأة في مجالات النشاط البشري خارج نطاق الأسرة صعوبات وعوائق متعددة تحد من إمكانياتها. غير

ستجني البلدان

العربية مكاسب هائلة

من تحقيق المساواة

بين الإناث والذكور في

فرص اكتساب المعرفة

وتوظيفها في ترقية

المجتمع

غلبة التصورات

التقليدية لدور المرأة

ارتبطت على وجه

التحديد بأولوية

الرجال في إعالة

الأسر، وبتدني

تفضيل تشغيل

الإناث، مما يساعد

على ارتفاع معدلات

البطالة بين النساء

ومع ازدياد اتساع القطاع غير الرسمي الذي تتدنى فيه تغطية العاملين، يصبح عبء الإعاقة هائل الضخامة على العدد القليل العامل في السوق؛ كما سيتزايد العبء على النساء في توفير الرعاية للأطفال والمسنين والمرضى والعاجزين وذوي الإعاقات في غياب دعم مجتمعي كاف. إن عدم استغلال رأس المال البشري، خاصة النساء ذوات التعليم المرتفع، يكبح نمو الاقتصاد، ويهدر طاقات واستثمارات كبيرة كان من الممكن أن تساهم في تحقيق التنمية للجميع.

المرأة العربية في المجال السياسي

في المسح الميداني الذي أجري لغايات التقرير، أكد الجمهور العربي بوضوح على حق النساء في العمل السياسي وفي تبوء جميع المناصب التنفيذية العليا. وهذه هي المجالات التي أقصيت عنها المرأة في أغلب الأحيان.

وقد حصلت المرأة في معظم البلدان العربية (باستثناء دول الخليج) على الحق في الانتخاب والترشح للانتخابات البرلمانية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وكان لبنان أول دولة عربية تمنح المرأة هذين الحقين في عام 1952.

وفيما بعد، توسعت مشاركة المرأة في برلمانات المغرب والأردن، نتيجة اعتماد نظام الحصص. وعلى الرغم من هذه التغيرات الإيجابية، بقيت نسبة تمثيل النساء العربيات في البرلمانات أقل من المعدل العالمي بما يقرب من 10%.

وتشارك المرأة في السلطة التنفيذية في بعض البلدان العربية منذ أواسط القرن المنصرم. فقد عينت أول وزيرة في مصر منذ العام 1956، وفي العراق في عام 1959، وفي الجزائر في عام 1962. وتزايد عدد البلدان العربية التي توزر النساء، وبخاصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حتى أصبحت المرأة تشارك في جميع الحكومات العربية باستثناء السعودية. ولكن زيادة عدد النساء أو نقصانه في الوزارات المختلفة لا يعكس بالضرورة توجهاً شاملاً لتمكين النساء. فالنساء في السلطة عادة ما يتم اختيارهن من بين صفوف النخب، أو المواليين للحزب الحاكم رغبةً في تجميل الأنظمة الحاكمة.

أن الأهم هو أن النساء، في حالة الاشتغال، لا يتمتعن بالمساواة مع الرجال في ظروف العمل أو العائد عليه، ناهيك عن التمتع بفرصة متساوية في الترقى لقمة سلم اتخاذ القرار.

على الرغم من المعدلات المنخفضة، شهدت المنطقة العربية، مقارنة بجميع مناطق العالم الأخرى، التوسع الأكبر في مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بين عامي 1990 و 2003. فبلغت نسبة الزيادة في هذه المشاركة 19% مقارنة بـ 3% للعالم أجمع. وعلى الرغم من ذلك، تبقى المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية هي الأقل في العالم؛ إذ لم تتجاوز 33,3% من النساء (15 عاماً فأكثر)، بينما يصل المتوسط العالمي إلى 55,6%.

كما أن مشاركة المرأة العربية، نسبة إلى مشاركة الرجل، لا تتجاوز 42%، وهي أيضاً الأقل في العالم، حيث يبلغ المعدل العالمي 69%. وباستثناء الاقتصادات التي تتميز بتدني الدخل، وتعمل فيها النساء في أوضاع يغلب عليها الفقر، يتركز عمل النساء في قطاع الخدمات، الذي تميل فيه الإنتاجية وعوائد العمل إلى التدني في العالم العربي. ومن هنا، فإن النساء يتقاضين في العادة أجوراً متدنية لقاء ما يقمن به من عمل.

ويعود ضعف المشاركة الاقتصادية للنساء العربيات إلى عدة أسباب؛ من بينها الثقافة الذكورية السائدة، حيث يفضل بعض أرباب العمل تشغيل الرجال على النساء، وشح فرص العمل عموماً، والتمييز بين الجنسين في مستوى التشغيل والأجور، وارتفاع مستوى الإنجاب. وتعتبر القوانين المتعلقة بالعمل أو الأحوال الشخصية من المعوقات. فبعض قوانين الأحوال الشخصية والعمل تقيد حرية المرأة بهدف "الحماية" حين تلزمها بالحصول على إذن أبيها أو زوجها للعمل، أو السفر، أو الاقتراض من المؤسسات المالية. كما أسهم ضعف الخدمات المساندة وبرامج التعديل الهيكلي في تضيق فرص العمل أمام المرأة.

وما زال معدل الإعاقة في المنطقة العربية من أعلى المعدلات في العالم، حيث يقوم كل شخص عامل بإعاقة أكثر من اثنين من الأفراد غير العاملين، مقارنة مع أقل من شخص واحد في شرق آسيا والمحيط الهادي. ويرجع السبب الأساسي في ذلك إلى تدني مشاركة المرأة. ويصبح الأمر أكثر خطورة عندما يتزامن مستوى الإعاقة المرتفع مع عدم وجود خطة تقاعد وشبكة أمان وطنية تغطي جميع فئات العاملين.

شهدت المنطقة

العربية، مقارنة

بجميع مناطق العالم

الأخرى، التوسع

الأكبر في مشاركة

المرأة في النشاط

الاقتصادي بين عامي

1990 و 2003

زيادة عدد النساء أو

نقصانه في الوزارات

المختلفة لا يعكس

بالضرورة توجهاً

شاملاً لتمكين النساء

حققت بعض النساء العربيات إنجازات بارزة في مختلف مجالات النشاط البشري، بما في ذلك الميادين التي لا يؤهلن لها على قدم المساواة مع الرجال، مثل الرياضة البدنية، والعلوم الطبيعية والدقيقة.

في الإبداع الأدبي أكدت المرأة الكاتبة قدرتها في هذا المجال، مثلها مثل زملائها الرجال، بل إنها تفوقت عليهم في بعض الأحيان.

وفي الإبداع الفني، السينما نموذجاً، لعبت المرأة العربية دوراً بارزاً في التأسيس الفعلي للسينما.

العلوم الاجتماعية: إن أعمال نسويات رائدات مثل نوال السعداوي وفاطمة المرينسي على سبيل المثال، تشيخ الفرغ باكتشاف "قارات" مجهولة في تاريخ العالم العربي وتراثه ومعتقداته ونهضته. وانحازت مثل هؤلاء الكاتبات للمنطق الثنائي الحاد الفاصل القائم على التعارض الذكوري/ الأنثوي. لكن الجيل التالي تجاوز هذه المسألة، وأخذت كتابته تتسم بصبغة علمية أكثر رصانة، دون أن تفقد خصوصية توجهها النسوي.

العلوم الطبيعية والدقيقة: حققت كوكبة من النساء العربيات إنجازات متفردة في العلوم الطبيعية والدقيقة، على الرغم من الحواجز العنصرية التي تحول دون دخولهن ميدان العلم. والحق أن العالمات والتقنيات العربيات حققت نتائج باهرة عندما سنحت لهن فرصة الإبداع والمنافسة على الصعيد الدولي.

في الرياضة البدنية: حصلت ست نساء من الدول العربية في الدورات الأولمبية الست الأخيرة (1984-2004) على واحدة من الميداليات الثلاث الأرقى، في مجالي المضمار وألعاب القوى. وكانت خمس منهن من بلدان المغرب العربي، وواحدة من سورية، بنسبة الثلثين للميداليات الذهبية إلى مجموع الميداليات، وهي نسبة تميّز مرتفعة بلا شك، مقارنة بالربع فقط في حالة الرجال من البلدان العربية.

قطاع الأعمال الخاص: ساهم اشتداد التوجه في الأونة الأخيرة نحو اقتصاد السوق الحر، مع تعاضم المناادة بتمكين النساء في البلدان العربية، في زيادة مساهمة النساء ربات الأعمال في الاقتصادات العربية، ومن قوة مساهماتهن في منظمات قطاع الأعمال الخاص، بل في بروز منظماتهن الخاصة حتى في عدد من أكثر البلدان

مستوى الرفاه الإنساني

ليس ثمة دليل علمي واضح على تأنيث الفقر، بمعنى قلة الدخل. لكن النساء، في ما يبدو، يعانين مستويات أعلى من "الفقر البشري" الذي يُعدّ من أبعاد مقياس التنمية البشرية الثلاثة: الصحة والمعرفة والدخل.

وعلى وجه الخصوص، تعاني النساء من انتقاص ملحوظ من الحرية الشخصية.

انتشار الفقر وإضعاف النساء

يشير التقرير إلى أن انتشار فقر الدخل يؤدي عموماً إلى إضعاف في مجال التمثيل البرلماني، وشغل الأعمال المهنية والفنية، والسيطرة على الموارد الاقتصادية. كما يفضي الفقر البشري إلى إضعاف النساء في مجال شغل الوظائف العليا التشريعية والإدارية والتنظيمية، والأعمال المهنية والفنية.

الانتقاص من الحرية الشخصية

تؤكد أشكال العنف التي تمارس ضد المرأة العربية أن أمام المشرع العربي والحكومات العربية، إضافة للحركات الاجتماعية، مهمة كبيرة لتحقيق الأمان والتنمية بمعناها الشامل. فثمة مقاومة عنيفة لمجرد الحديث عن العنف ضد النساء في بعض البلدان العربية.

والخطوة الأهم لمناهضة العنف في العالم العربي هي فضحه ومحاربه إخفائه والتستر عليه، سواء مورس في المكان العام أو المكان الخاص. ذلك أن استمرار الصمت حول هذا الأمر يعني تكلفة باهظة يتحملها المجتمع والأفراد وحتى الدول. وثمة مجموعة من أشكال العنف والممارسات التمييزية التي تعودت النساء على تقبلها على أنها تصرفات طبيعية. ومن المهم، بالدرجة نفسها، نقلها من خانة السلوك المقبول إلى خانة السلوك المدان.

وتتراوح أشكال العنف هذه بين جرائم الشرف، حين تقتل المرأة بذريعة حماية شرف العائلة، والعنف المنزلي الشائع والمدان في مناطق عديدة من العالم. كما أن الانتشار الواسع لختان البنات في بعض البلدان العربية يؤدي إلى

حققت بعض النساء

العربيات إنجازات

بارزة في مختلف

مجالات النشاط

البشري، بما في

ذلك الميادين التي لا

يؤهلن لها على قدم

المساواة مع الرجال

ليس ثمة دليل علمي

واضح على تأنيث

الفقر، بمعنى قلة

الدخل. لكن النساء،

في ما يبدو، يعانين

مستويات أعلى من

"الفقر البشري"

الخطوة الأهم

لمناهضة العنف في

العالم العربي هي

فضحه ومحاربه

إخفائه والتستر عليه،

سواء مورس في المكان

العام أو المكان الخاص

أي دونها ترتيباً من حيث سلم الأولويات. وكانت فترة الأربعينات والخمسينات ثرية في تشكيل الخطاب النسائي؛ إذ شرعت الأحزاب السياسية بإقامة جمعيات نسائية منضوية تحت لواء الحزب نفسه، مما أدخل الرجال في مسيرة الحركات النسائية. فظهرت إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية مجموعة أخرى من الجمعيات النسائية في مختلف أرجاء العالم العربي.

وقد مرّت الحركة النسائية في حقبة السيطرة الاستعمارية بجملة من التحولات جرّاء التغيرات الاجتماعية. ومن هذه التغيرات، يورد التقرير انتشار التعليم بين الإناث، وامتهان كثير من النساء مهناً محترمةً اجتماعياً بحيث أصبح بعضهن طبيبات، أو أعضاء في هيئات التعليم الجامعي، أو مهندسات، أو محاميات. واحتلّ بعضهن مراكز قيادية في الأحزاب والحكومات، فترسخ الوعي بالوضع الذي تعيشه النساء، واتسع التعاطف الاجتماعي مع قضاياهنّ.

وجهدت الحكومات في ضمّ الجمعيات النسائية بعضها إلى بعض في "اتحادات"، وهي ظاهرة شائعة في العالم العربي تستهدف احتواء النساء في إطار تشرف عليه وتسييره بنية السلطة الذكورية. ويطلق بعض الباحثين على هذه الظاهرة اسم تأنيث الخطاب الحاكم. وقد تزامنت في العقود الثلاثة الأخيرة مع تطور مهم آخر هو هيمنة الحركات الإسلامية من جهة، وانتشار ظاهرة الدعوة إلى السلف الصالح من جهة ثانية.

وتركّز خطاب هذه الحركات على تحميل المرأة مسؤولية الصعوبات التي يمرّ بها المجتمع. وقامت طعونها على قاعدة أنّ إقرار المساواة في الحياة العامّة من شأنه أن ينقص حظوظ الرجل في سوق العمل، مع أنّه هو وليّ الأسرة والمرأة نفسها متّكّلة عليه.

وبداية من مؤتمر الأمم المتحدة في المكسيك سنة 1975، وتحت تأثير المنظمات الدولية الهادفة للنهوض بالمرأة، بدأت تبرز مظاهر جديدة لما يسمى "نسويّة الدولة".

ورأى عدد من الأنظمة العربية في الجماعات الإسلامية وسيلة لإضعاف القوى اليسارية والعمالية. وأدى ذلك إلى تنامي حركة الإحياء الإسلامي التي طالبت اهتماماتها جميع مجالات الحياة العامّة والخاصة، واستقطب خطابها شرائح عريضة من الشباب، ولاسيما الفتيات. ورداً على هذه التوجهات، برزت الدعوة إلى

مضاعفات صحية خطيرة للمرأة.

وتعاني النساء اللواتي يعشن في ظروف شاقة، وخصوصاً في مناطق الصراع أو في ظل الاحتلال، من مصاعب إضافية. وغالباً ما تكون المرأة التي تعيش في البوادي والمناطق المهمشة والعشوائية والتجمعات غير المستقرة جاهلة بحقوقها أو الخدمات المتاحة لها. وقلما تكون في حوزتها الأوراق الثبوتية التي تتيح لها الانتفاع بهذه الخدمات، مثل شهادة الميلاد. وتعاني نساء كثيرات أشكالاً متعددة من العنف.

وكثيراً ما تصبح الوافدات الأجنبية العاملات في خدمة المنازل ضحية في البلدان العربية. إذ أن قوانين العمل لا تحميها، وهي تتحمل ساعات عمل غير محددة، ولا تتمتع بحرية الحركة والتنقل. كما أن بعض العاملات في هذا القطاع يتعرضن من جانب مستخدميهن للإيذاء الجسدي والنفسي، بما فيه الاعتداء الجنسي.

ومن حسن الحظ أن الأغلبية الكاسحة من الجمهور العربي، في المسح الذي أجري لأغراض هذا التقرير، تدين جميع أشكال العنف ضد النساء.

الحركات النسائية العربية: النضال والتجارب

ربما كان المؤرّر البارز في تاريخ الحركة النسائية انخراطها في معركة التحرير ضدّ الاستعمار، قبل أن تخوض معركة تحرير المرأة نفسها في المجتمع العربي.

وقد ركز الجيل الأول من التجمعات النسائية (الذي نشأ في أواخر القرن التاسع عشر) نشاطه على العمل الخيري في المقام الأول. ولذلك نمت في أحضان الطبقة الثرية من المجتمعات العربية، وحملت لواءها ارسنقراطيات أو نساء من أسر السلطة الحاكمة.

وقد أثرت الحقبة الاستعمارية في الحركة النسائية من خلال الاختلال الذي حصل في بنية البلدان الإسلامية التي طالها الاحتلال. فقد اهتزت البنى التقليدية في مجالات الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية، والأطر الثقافية والقيمية. واستوجب ذلك حشد الوجدان الوطني، والسعي إلى صياغة حالة عامة من الوعي تجعل النضال الوطني أولوية الأولويات. وكان من نتائج ذلك إرجاء قضايا التنمية الاجتماعية، ومنها نهوض المرأة، بحيث غدت رهينة لمسألة الكفاح الوطني،

كثيراً ما تصبح

الوافدات الأجنبية

العاملات في خدمة

المنازل ضحية في

البلدان العربية

تدين الأغلبية

الكاسحة من الجمهور

العربي جميع أشكال

العنف ضد النساء

ضرورة حصر الإسلام في إطار العقيدة الفردية والقيم الروحية؛ واضطرت بعض الجماعات إلى تعديل موقفها، والمطالبة بفتح باب الاجتهاد في المسائل المتصلة بالمرأة، واعتماد منهج مستدير في قراءة آيات الأحكام لأجل تأسيس خطاب جديد يتغذى من التراث الإسلامي. فشهد النصف الثاني من السبعينات بواحد تحركات أولى نحو تأسيس منظمات نسائية مستقلة عن بقية التنظيمات السياسية الرسمية. وتركزت النقاشات على قصور قانون الأحوال الشخصية عن تحقيق المساواة، والفجوات الحاصلة في بنوده، على الرغم من البعد الطليعي الذي يتحلّى به، مقارنة بالأوضاع التشريعية الأسرية في كثير من البلدان العربية. كما تركّز الاهتمام على أشكال العنف المسلط على المرأة وانعكاسه على مكانتها في المجتمع.

ومرّت الحركة النسائية في الثمانينات بطفرة نوعية من حيث تأسيس الجمعيات وامتدادها. فظهرت جمعيات نشطة سياسياً، مرتبطة بالأحزاب. وتمثّل الثمانينات كذلك فترة حاسمة في تحوّل الحركات النسائية، وبخاصة في بلدان المغرب العربي. ولم يكن من قبيل المصادفة أن تحمل أسماء جمعيات نسائية جديدة ألفاظاً مثل "ديمقراطية" و "تقدمية" و "حقوق". واتسمت هذه الحركات بروح الاستقلال والشجاعة وهي تشق طريقها الحافل بالعراقيل، فيما كانت تتعرض للحصار والمضايقة من جانب أنظمة الحكم القائمة.

وتميز الجيل الجديد من هذه الجمعيات بمقاربتة النوعية لموضوع المرأة والمسألة النسائية ووجوب أن تصبح قضية مفصلية لا تقل في أهميتها عن قضايا الديمقراطية، والتنمية، وحقوق الإنسان.

وترك الخطاب الدولي حول المرأة تأثيراً واضحاً على الحركة النسائية العربية التي وجدت فيه قوة دفع مهمة لإعادة صياغة مطالبها والتمسك بالنضال من أجلها. وتعرّز هذا الوعي الجديد بالمؤتمرات العالمية، التي لعبت وكالات الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في الإعداد لانعقادها. واستهدفت، بمجملها، زحزحة النظرة التقليدية التي لا تزال عالقة بمسألة المرأة. ولذلك كانت قوانين الأحوال الشخصية من أهم أولويات المطالب، يليها تفعيل التشريعات التي تضمن مساواة المرأة مع الرجل في الحياة السياسية والاقتصادية، والالتزام بوجوب حث الحكومات

العربية على تطبيق ما صادقت عليها من الاتفاقيات الدولية، وخاصّة منها "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة".

وتعتبر فترة التسعينات مرحلة عصبية، حافلة بالتناقضات، وبالمحن، ومرارة الخيبات المتعاقبة على المجتمع العربي. ويرى التقرير أنّ هذا الوضع المجتمعيّ العربيّ المتشابك يتجاوز قدرة الحركة النسائية وإمكاناتها، ممّا يؤكّد على أنّ معركة حرية المرأة في أبعادها المختلفة هي معركة المجتمعات العربية برمتها.

تقييم للمنجزات التي تحققت لصالح المرأة

عضدت مشاركة النساء في الحركات الوطنية من وضع المرأة، وأضفت الشرعية على مطالبها في نظر المجتمع. وعلى الرغم من ذلك، ومع الإقرار ببعض المكاسب التي تحققت للمرأة، فإن موافقة النساء على تأجيل البتّ في مطالبهنّ السياسية والاجتماعية بعد الحصول على الاستقلال قد خلفت آثاراً مؤسفة (وتعتبر الجزائر مثلاً جيّداً على هذا القول). ذلك أن الحكومات الوطنية الجديدة تناست أو تجاهلت بعض مطالب النساء أو معظمها، وبخاصة ما يتعلق منها بقوانين الأحوال الشخصية. وبشكل عام، وبإستثناء التعديلات التي تمت في قوانين الأحوال الشخصية في تونس، تم الإبقاء على علاقات قوة غير متوازنة داخل الأسرة.

ومن هنا، كان للحركة النسائية في البلدان العربية تأثير متفاوت القيمة من بلد إلى آخر. ويمكن الإقرار أول الأمر بأنّ أهمّ أثر وُقِّعت في إحداثه هو نشر الوعي بدونية وضع المرأة، وبوجوب العمل على تغييره. وقد دفع التركيز على إعادة النظر في الأحوال الشخصية عدّة دول عربية لاتخاذ خطوات ملموسة في تطوير قوانين الأسرة والتشريعات المتصلة بالزواج والطلاق بشكل عام.

التجربة التونسية: تبقى التجربة التونسية نموذجاً لمحاولات تحرير المرأة في الدول العربية. وقد مرّ على إصدار "مجلة الأحوال الشخصية" نصف قرن، أقر القانون التونسي من خلاله مبدأ مساواة المرأة الرجل. وقد استلهم تغيير قوانين الأسرة، كما أقرّها الرئيس الحبيب بورقيبة، من الحركة الإصلاحية التي رأت في نهوض المرأة انعكاساً إيجابياً على المستوى الاجتماعي

تناست الحكومات

الوطنية الجديدة

أو تجاهلت بعض

مطالب النساء أو

معظمها، وبخاصة ما

يتعلق منها بقوانين

الأحوال الشخصية

تبقى التجربة

التونسية نموذجاً

لمحاولات تحرير المرأة

في الدول العربية.

وقد مرّ على إصدار

"مجلة الأحوال

الشخصية" نصف

قرن، أقر القانون

التونسي من خلاله

مبدأ مساواة المرأة

الرجل

الموروث الديني: المفاضلة بين الجنسين والتأويل الفقهي

إن الثقافة الدينية في التاريخ العربي الإسلامي لا تحيل إلى النصوص الموسومة بالقداسة في الذاكرة الجماعية للمسلمين، بل تشير أكثر من ذلك إلى التأويلات التي أنجزت حول محتوى هذه النصوص في صيغها وتجلياتها المختلفة التي تشكل الذاكرة الجماعية للمجتمع. كما تحيل إلى التقاليد التي تم ترسيخها للمحافظة على نظام محدد للأسرة والمجتمع.

إن المبادئ العامة المتضمنة في هذه التأويلات تسمح بترتيب الملامح الكبرى لنظام اجتماعي يستجيب للأهداف التي ارتضاها المجتمع الإسلامي، من أجل عيش قائم على التكامل والتوافق، مع الإقرار والاعتراف بالمساواة بين بني الإنسان، ذكراً وإناً. ومن ناحية أخرى، فإن التأويلات الفقهية، كما تتجلى في بعض مذاهب الفقه الإسلامي، أسهمت في وضع عدد من القواعد التي تقرر مبدأ التمييز بين الجنسين.

وتخفي صرامة التشريع في الفقه الإسلامي خلفيات أخرى تستمد قوتها من كيان المجتمع العربي الإسلامي نفسه، سيما وأن الفقهاء قرأوا المنصوص عليه بأحكام العرف. ويُعزى ذلك إلى إحساسهم بأن الإقرار بغيرها يقطع انتظام المجتمع عن صيرورته المعززة للتماسك الاجتماعي المطابق في تصورهم لـ "نظام الطبيعة".

وكانت أولوية الرجل حاضرة ومرجحة دوماً في البحوث الفقهية المتصلة بالمرأة، وهي أولوية حصّنت نفسها بقراءة للقرآن يغلب عليها طابع الانحياز للرجل. وعلى الرغم من ذلك، ظهرت تفسيرات قانونية مستتيرة.

وحيث إن دينامية التحول الجارية في المجتمعات العربية المعاصرة لا تماثل حركة المجتمعات العربية عندما نشأت المذاهب الفقهية، فإن اجتهادات السلف لم تعد مناسبة للتحولات الحاصلة والجارية بوتائر مختلفة في الواقع الاجتماعي. ويجدر السعي، مجدداً، لفتح باب الاجتهاد على مصراعيه، والعمل على مزيد من استبطان روح النص القرآني لإنتاج مدونات فقهية تستند إلى قيم المساواة، وتبلور فقهاً نسائياً يتجاوز المرافقة اللغوية والتاريخية بين النسائي والطبيعي (حمل، إنجاب، رضاعة، تربية، طبخ)، ليسهم في تعزيز قيم "النسائية الثقافية" ويعمل على تحويلها إلى شأن عام.

والاقتصادي والسياسي. كما أنّ قوانين "المجلة" كانت نابعة من مبادرة قامت بها مدرستان فقهيتان، هما المدرسة المالكية والمدرسة الحنفية.

بيد أن هذه التعديلات المتلاحقة على قوانين الأسرة تزامنت مع التضييق على النساء الناشطات، واحتكار الدولة لخطاب نهوض المرأة ومراقبتها الدائمة له، ولم تترك إلا مجالاً محدوداً لمبادرات النساء ومطالبهنّ. ومن هنا، تبيّن بصورة جلية أن النهوض بالمرأة قد أخذ بالتحول إلى أداة سياسية لتنسيق صورة الدولة في الخارج، وإن كان ذلك على حساب المرأة.

التجربة المغربية: تبلور الوعي في أوساط الحركة النسائية المغربية بأن تعديل مدونة الأحوال الشخصية هو المفتاح لامتلاك المرأة لقضيتها. وقد توجّ نضال المجتمع المدني بإصدار المدونة الجديدة عام 2004.

وبالنسبة للبلدان العربية الأخرى في المرحلة الراهنة، تمكّنت المرأة في مصر من الحصول على حقها في الخلع منذ عام 2000، بعد التخلي عن الحقوق المالية التي يقتضيها الطلاق. كما حصلت على حقها في السفر من غير إذن الزوج، والسماح لها بإكساب الجنسية المصرية لأطفالها من زوج أجنبي.

وفي الأردن، رُفعت السن القانونية للزواج إلى 18 سنة بالنسبة للزوجين، ومُنحت المرأة الحق في إصدار جواز سفر من غير إذن الزوج.

ولا يزال قانون الأسرة ساري المفعول في الجزائر. غير أن ثمة علامات إيجابية بين ما ورد في قانون عام 1984 والتقيحات التي أجريت عليه عام 2005.

ويخلص التقرير إلى أن حجر الأساس لمقومات مجتمع مدني أكثر منعة إنما يكمن في إعادة النظر في مكانة المرأة العربية، بحيث يمكن تجاوز المسلمة القائلة بوجوب رفض كل أشكال التطور في هذا المضمار، لأنها جزء من حضارة "الأخر".

السياق المجتمعي لحال المرأة

البنى الثقافية

يأخذ التقرير بعين الاعتبار الأنماط الاجتماعية التي تساهم في تحديد موقع النساء في المجتمعات العربية. ويركز على ثلاثة مصادر أساسية مؤثرة وهي: الموروث الديني، والثقافة الشعبية، والفكر العربي والفني والإنتاج الإعلامي.

تبلور الوعي في

أوساط الحركة

النسائية المغربية بأن

تعديل مدونة الأحوال

الشخصية هو

المفتاح لامتلاك المرأة

لقضيتها

يكمن حجر الأساس

لمقومات مجتمع

مدني أكثر منعة في

إعادة النظر في مكانة

المرأة العربية، بحيث

يمكن تجاوز المسلمة

القائلة بوجوب رفض

كل أشكال التطور في

هذا المضمار، لأنها

جزء من حضارة

"الأخر"

ترسم الثقافة الشعبية العربية صوراً متناقضة عن المرأة والبنات والزوجة في مختلف أطوار الحياة. وتشكل الأمثال المتداولة في أوساط أغلب الفئات في المجتمع العربي حول موضوع المرأة، في عمومها، نموذجاً قوياً للوعي الذي ينظر إلى المرأة نظرة دونية. وذلك ما يكشف غربة المتداول من الوعي الشعبي عن التحولات الجارية في قلب المجتمعات العربية، حيث تصاغ أوضاع النساء أسطورياً، دون عناية بالمفارقات التي تحملها هذه الأسطورة في علاقاتها بالصورة الفعلية للنساء والفتيات في الواقع المجتمعي.

ففي المأثور الشعبي مئات الأمثال التي تعلن بصيغ عديدة عما يقترب من روح وأد البنات. وتلجأ الأمثال لتبرير صورة الإقصاء إلى حجج أخلاقية، وأخرى تستعمل فيها لغة الحكايات والأساطير. كما تلجأ إلى مبررات ذات طابع نفسي. أما الهدف من مختلف الصيغ التي ترد فيها الأمثال فهو إظهار المنزلة الاجتماعية والأخلاقية الناقصة لحضور المرأة ووجودها في المجتمع. بل إن بعض الأمثال تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فتعتبر المرأة نصف عقل ونصف دين ونصف ميراث وأنها تساوي نصف رجل. وينتج عن كل ذلك رسم مقياس محدد لكيانها البيولوجي والمنزلي، مع بخص استقلاليتها وقيمتها.

غير أن من الضروري الإشارة إلى أن كثيراً من نصوص التراث تبرز صوراً أخرى للمرأة الذكية البليغة الساحرة، بالمعنى الإيجابي للكلمة.

المرأة في الفكر العربي المعاصر

نحو ميلاد مرجعية جديدة

يرتبط التفكير العربي المعاصر حول المرأة والنظريات المساندة له ارتباطاً وثيقاً بحركة النهضة العربية وأوجه نضالها المختلفة ضد جميع أشكال السلطة التقليدية الموروثة.

ففي بدايات التحول الاجتماعي نحو تلك النهضة في أواخر القرن التاسع عشر، أدرك الإصلاحيون والمثقفون أن المجتمعات الأوروبية تتميز بسمات محددة هي قوام القوة والتقدم فيها. ويمثل هذه اللحظة، بامتياز، المشروع الإصلاحي للشيخ رفاعة رافع الطهطاوي.

تميز المصلحون، من أمثال قاسم أمين ونظيرة زين الدين ثم الطاهر الحداد وغيرهم، في معالجتهم لقضايا المرأة، بوعيهم الحاد بلزوم التغيير وبضرورته. ولم يكن يدور في خلد هؤلاء أن ثمة تناقضا مهماً بين المجتمعات الغربية، والقيم وأساليب الحياة التي أخذت تتبلور في المجتمع العربي المعاصر، ومبادئ الفقه الإسلامي. وقد أثار هؤلاء موجة من المساجلات حول إعادة تفسير بعض آيات القرآن الكريم بهدف الكشف عن التأويلات المتحيزة. وتمثل جهودهم علامات بارزة في التاريخ الفكري العربي، لأنهم أفلحوا في فتح الباب على مصراعيه أمام النساء في قلب جدران المجتمع العربي الصلبة.

وأسهم انخراط النساء في الجمعيات المدنية التي تُعنى بقضايا العمل الحقوقي والعمل السياسي في إعادة تدريب المجتمع على قبول الحضور النسائي الفاعل. كما عمل هذا التحول على تبديد الصورة النمطية التقليدية للمرأة، لتحل محلها صورة للمرأة التي تقوم بأنشطة أخرى في أجواء تتميز بحرية الفعل والإنتاج والإبداع.

ويتمثل المظهر الأبرز للمواجهة التي تمارسها النساء اليوم في العالم العربي في تجاوز التوقع النسائي داخل المجتمع، واتخاذ مواقع أكثر شمولاً ومواكبة للتحولات الكبرى في المجتمعات العربية، بما فيها قضايا النهوض والتنمية والتقدم. وأصبح مشروع الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، والتجاوب الإيجابي مع منظومة حقوق الإنسان، يندرج ضمن الأهداف المباشرة للمرأة العربية. وتجلى التعبير عن ذلك في تزايد الحضور النسائي داخل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع السياسي.

المرأة والإعلام

ويلاحظ التقرير أن الحركة النسائية استفادت من الوسائط الإعلامية مثل الإنترنت، ومنديات الحوار الإلكتروني، وقنوات التلفزة وبرامجها المتخصصة، وهي أنشطة تنطلق كلها من منظور يقوم على قوة الحوار. ومهدت هذه الوسائل الإعلامية لإنتاج خطاب جديد في التحرر يتجه اليوم لاحتلال مجالات في النطاق العام لم تكن المرأة قادرة على بلوغها اعتماداً على المادة

تشكل الأمثال

المتداولة في أوساط

أغلب الفئات في

المجتمع العربي حول

موضوع المرأة، في

عمومها، نموذجاً قوياً

للعوعي الذي ينظر

إلى المرأة نظرة دونية

تبرز كثيراً من نصوص

التراث صوراً أخرى

للمرأة الذكية البليغة

الساحرة، بالمعنى

الإيجابي للكلمة

التراتب الاجتماعي بين المرأة والرجل هو كشفها، بالصورة، لألية خضوع النساء لواقع الانكسار. لكن السينما العربية، شأنها شأن الفنون الأخرى، تمارس دوراً مزدوجاً بحكم طابعها التجاري. فهي تستخدم الصورة المتحركة لتعمم قيم التمييز الجنسي. وتحاول، في الوقت نفسه، خصوصاً في السينما الجديدة الناشئة في أكثر من قطر عربي، إرسال رسائل جديدة مواكبة لتطلعات الأجيال الشابة من النساء الباحثات عن الحرية وتأكيد الذات، بما يسمح لهن ببلوغ مرتبة الكائن البشري المستقل.

أشكال الإنتاج الثقافي الأخرى

تسهم المسلسلات التلفزيونية بصورة خاصة في مناهضة الصورة التقليدية للمرأة أو في ترسيخها، مثلما تفعل الفواصل الإعلانية التي تعرض المرأة في صور ومواقف متناقضة. ولا يصدق ذلك على قنوات تلفزيونية عربية فقط، بل على شبكة واسعة من القنوات تدخل البيوت، وتخطب أهلها بصيغ ولغات ومواقف بينها من التباعد أكثر مما بينها من التقارب.

وقد غدت البيوت العربية مسرحاً تدور فيه معارك الحرب الإعلامية. ومثلما تدور حروب التأويل في الفقه، والأمثال الشعبية، والمعارك التي تخوضها تنظيمات المجتمع المدني العربي لتأصيل قيم الحرية والمساواة، يحتدم الصراع لاستمالة المواطنين إلى خيارات مختلفة محيرة.

إن أغلب القنوات الفضائية العربية تقدم، على سبيل المثال، برامج دينية تهدف إلى إشاعة ثقافة إسلامية. ويحرص الفقهاء الذين توكل إليهم مهمة الإفتاء على المحافظة على النظام الأبوي السائد في المجتمعات العربية، دون أن يبذلوا جهداً يذكر لتحديث الفقه الإسلامي.

كما أن هناك عدداً متزايداً من قنوات الإعلام المحافظة التي تعزز صورة المرأة وموقعها على الدرجات السفلى من سلم التراتب حسب النوع الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، ثمة أعداد متزايدة من القنوات التي تدعي صفة حداثة، ولكنها تعكس صورة مهينة للمرأة بوصفها، في المقام الأول، جسداً وسلعة فحسب.

وتعمل وسائل الإعلام العربية في مجتمعات تحكمها قوى مركزية متنفذة يتداخل فيها عالم المال بالإعلام بالسلطة، في ظل منافسة محمومة مع فضائيات عربية وأجنبية على سوق إعلانية

المقروءة في الكتاب والجريدة فحسب. وساعدت هذه الوسائط الجديدة في تعميق الوعي بالنوع الإنساني الذي يستهدف بدوره التماسك الاجتماعي والمساواة الاجتماعية، استناداً إلى مبدأي التكافؤ والندية، باعتبارهما البديل المناسب لمفهوم التمييز والتمييز بين الجنسين.

وقد بدأت الإذاعات المرئية والمسموعة، ولا سيما القنوات الفضائية والصحافة المكتوبة، بتوظيف المزيد من النساء في بعض البلدان، غير أن ملكية وسائل الإعلام الإخبارية السياسية ظلت، مع بعض الاستثناءات، حكراً يستأثر به الرجال. ولا تلعب النساء أي دور في تخطيط السياسات أو اتخاذ القرارات الإعلامية. ويتساءل التقرير عن مدى التأثير الإيجابي الذي سيعتريه تزايد حجم النساء العربيات في المجال الإعلامي على التوجهات العامة للبرامج، وعلى الصورة الشعبية للمرأة.

المرأة في الرواية العربية

يوضح التقرير أن الرواية النسائية تعرض أربع صور للمرأة: المستلبة الحقوق، والمناضلة، والمتمردة، و "المتعددة". ويفيد مصطلح التعدد هنا معنى الانشطار والتشظي، كما يدل على تعدد الهويات في الكائن الواحد. وتزداد مساحة صورة المرأة المتعددة اتساعاً في مجمل هذه الأعمال، لتحاصر نماذج الصور التي حولت النساء العربيات إلى نمط واحد لا يتلاءم مع موجات التحول التي تعرضها هذه الروايات، والتي دعمت القيم القادرة على تحطيم هذه النماذج النمطية من خلال الصور اللغوية الجمالية.

كما تلقي الرواية العربية الضوء على جوانب من قمع النساء، وعلى تسخيرهن كأدوات لإدامة هيمنة الذكور. وتكشف الفوضى والتناقضات التي تحفل بها بعض الروايات عن حالة التشرد الثقافي التي لا يمكن تفسيرها إلا في سياق البيئة المعولة والمرحلة التاريخية الانتقالية التي تمر بها المجتمعات العربية وتشكل إطار العالم الروائي.

صورة المرأة في السينما

أدت السينما العربية دوراً مهماً في بعض الأحيان بتوعية الجمهور بقضايا المرأة والظلم الذي لحق بها جراء التقاليد أو القوانين الجائرة. ومن أهم ما قدمته السينما العربية في باب مواجهة قيم

تلقي الرواية العربية

الضوء على جوانب

من قمع النساء، وعلى

تسخيرهن كأدوات

لإدامة هيمنة الذكور

أدت السينما العربية

دوراً مهماً في بعض

الأحيان بتوعية

الجمهور بقضايا المرأة

والظلم الذي لحق

بها جراء التقاليد أو

القوانين الجائرة

ضيقة. وذلك ما يجعل هذه الوسائل تلهث، في قسم كبير منها، وراء جمهور عربي عريض يتمتع، في أوساط عرب الخليج بشكل خاص، بقوة شرائية مهمة، ولديها في أغلب الأحيان أحكام مسبقة عنه.

البنية المجتمعية

القبيلية والنظام الأبوي

يدرك المجتمع القبلي العربي، بعمق، أهمية المرأة، بنيةً ووظيفةً، لوجوده. وينظر للشرف والكرامة والحماية بوصفها وحدة متكاملة بين أي من أعضائه والجماعة، وبالتالي بين المرأة والجماعة، مما يجعل التعرض لمكانة المرأة مسألة من صميم الأمن والرفعة لجماعة القري برمتها.

وقد جاء الإسلام بمفهوم الأمة، كتعبير عن الهوية الجماعية، ليحل محل القبيلة، إلا أن القبائل العربية الأعرابية، وإلى حد كبير الحضرية-الريفية، حافظت باستمرار على تكويناتها السلطوية على ما كانت عليه.

ومع أن الإسلام قد أصل مفهوم المسؤولية الفردية للرجال والنساء، وأكد على تكريم الجنسين وما لهما من حقوق، إلا أن التكوين الاجتماعي الثقافي والاقتصادي السياسي للفتوحات قد حداً من الأفاق الرحبة التي أتاحتها الدين الجديد للنساء.

وكان لولادة النظام التسلطي الحديث دورٌ كبيرٌ في تحجيم نمو المؤسسات المدنية. وعلى الرغم من أن الرأسمالية الأوروبية حملت قيماً حديثة في الدولة والسياسة والمجتمع، فإن هذه القيم لم تكن وليدة عملية إنتاج محلي، ولم تكمل بالتالي دورتها في بناء مؤسسات دولة قانون، وتعبيرات مجتمع مدني مقاوم للعسف.

وقد ساهم الطابع الشمولي للدولة بادئ الأمر في مشاركة أوسع للمرأة في الشأن العام ومجالات العمل والضمان الاجتماعي وحماية نسبية للأمم والطفولة. إلا أن التكلس البيروقراطي، ومصادرة أشكال المبادرة المجتمعية والمدنية، واعتماد نظام "المتنفذ" المحلي (وهو الرجل بالضرورة) كوسيط وحيد بين السلطة والمجتمع، قد رهن تقدم حقوق النساء بطبيعة السلطة وتقلباتها. وكان من نتائج العلاقة التكافلية بين السلطة والنظام الأبوي أن تحولت هذه المنجزات إلى فرص للمكاسب الشخصية، في حين ازداد

وضع النساء تردياً مع تراجع حقوق المواطنة وعودة العلاقات الأبوية العضوية كوسائل دفاع ذاتية أخيرة في صفوف المجتمع الذي حُظرت فيه ممارسة أشكال النشاط المدني المختلفة.

لقد بقيت العلاقات داخل الأسرة محكومة بسلطة الأب على الأبناء، والزوج على الزوجة؛ وهي سلطة نشأت تاريخياً في ظل سيادة النظام الأبوي. ولا يمكن اعتبار التغيرات التي دخلت على الإطار التسلطي للعائلة تطوراً جذرياً. كما لا يمكن القول إنها مست الطابع الوظيفي للعلاقة بين الجنسين في العمق. وهي، إن أثرت على بعض أشكال التمييز بين المرأة والرجل، فإنها لم تحدث تغييراً نوعياً في طبيعة العلاقة بينهما إلا في أوساط محدودة. وهكذا، فإن الإرث الذي خلفه النظام الأبوي كان تكريس السيطرة الذكورية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والسياسية.

ويتفاوت الاعتقاد بضرورة التحكم بالمرأة بالطبع، ويختلف باختلاف البلدان والأوساط الاجتماعية ومستويات المعيشة والوعي العام. ويبرز في الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً والمهمشة الدور والمكانة الاجتماعية، وبالتالي الأقل تمتعاً بالحماية القانونية والاجتماعية والأكثر تأثراً بالثقافة الأبوية السائدة.

وعلى الرغم من غياب الحريات الأساسية، حاولت النساء أيضاً توظيف الظروف الاجتماعية، بل الممارسات التقليدية، للدفاع عن حقوقهن من خلال تجمعات خيرية أو طبية أو أدبية، أو عائلية نسائية. كما تشكلت وفود مطلبية تحاول الاستفادة من الفضاء الاجتماعي الذي يسمح في بعض البلدان بما لا يسمح به الفضاء الأيديولوجي. ولا يعدم الأمر أن تستخدم بعض النساء المقدرات النشطة هوامش الحماية الضيقة تلك لإقامة مجموعات اجتماعية مدنية تُعنى بحقوق المرأة. ومن المفارقات أن هذه الجماعات قد تمكنت من إحداث التغيير من داخل البنى التي حاولت الحيلولة دون إحداثه.

وفي بعض المجتمعات، أرغمت الهيمنة الأبوية على التقهقر، بدرجات متفاوتة، أمام تراكم الانتصارات النوعية الصغيرة التي حققتها المرأة. وواجهت المرأة التحديات التي انطوى عليها التكيف مع التغيرات القاسية، بل إنها أثبتت أنها هي الحامي للوجود المجتمعي في أسوأ الأوضاع، كما هو حال المرأة في ظل الحصار في العراق، وفي أوضاع العنف المتعددة في السودان ولبنان والعراق

التعرض لمكانة المرأة

مسألة من صميم

الأمن والرفعة

لجماعة القري

برمتها

في بعض المجتمعات،

أرغمت الهيمنة

الأبوية على التقهقر،

بدرجات متفاوتة، أمام

تراكم الانتصارات

النوعية الصغيرة

التي حققتها المرأة

وفلسطين. وبهذا المعنى، لم يكن للبنى المجتمعية أن تحول دون حضور المرأة، المختلف الدرجات والأشكال، طرفاً فاعلاً في أوضاع الانتقال التاريخية التي تعيشها بلدان عربية عديدة.

وفلسطين. وبهذا المعنى، لم يكن للبنى المجتمعية أن تحول دون حضور المرأة، المختلف الدرجات والأشكال، طرفاً فاعلاً في أوضاع الانتقال التاريخية التي تعيشها بلدان عربية عديدة.

التنشئة والتعليم

نادراً ما تقدم الأنظمة المدرسية في الأنظمة الشمولية تشجيعاً كافياً للريادية والبحث أولتطوير الإبداع والنقد أو المهارات الشخصية. وعلى الرغم من اقتحام النساء جميع الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أن المسافة لا تزال شاسعة بين ما وصلت إليه المرأة في العالم العربي وبين ما تعكسه المناهج الدراسية من صورة نمطية تحصرها في إطار الأمومة والعمل المنزلي. وفي ظل هذه النظرة الهامشية للمرأة، يطالب علماء التربية بضرورة تعديل المناهج الدراسية، ووضع أسس ومفاهيم جديدة للمضمون تُخرج الفتاة من القالب السطحي الذي لا يزال يحط من قدرها. يضاف إلى ذلك إشراك المرأة في رسم السياسات التعليمية التي أقصيت عنها تقريباً في الدول العربية. إذ تُقدّر المشاركة النسائية في كتابة المناهج المدرسية بأقل من ثمانية بالمائة في عينة عشوائية للمناهج التعليمية العربية.

البنية القانونية

تتطوي قوانين عديدة في البلدان العربية على تمييز ضد المرأة. ومع أن أحكام الدستور في جميع الدول العربية تقريباً تنص على حماية حقوق النساء، فإن هذه الحقوق غالباً ما تتعرض للانتهاك، أو تناقضها تشريعات أخرى، أو لا تدخل حيز التنفيذ. وفي هذا السياق، يستعرض التقرير مجموعة من الأحكام والممارسات التي تكشف عن تحيز المشرع العربي ضد المرأة.

المواقف من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

وقعت أغلب الدول العربية على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (سيداو)، وأصبحت ملتزمة بنصوصها إلا ما تحفظت عليه. وتحفظات الدول العربية على نصوص الاتفاقية، وهي كثيرة، أمر يبعث على القلق ويشكك في وجود إرادة حقيقية لدى هذه الدول في الالتزام بنصوص

الأسرة ومكانة المرأة

ما زالت الأسرة هي المؤسسة الأولى التي تعيد إنتاج العلاقات والقيم والضغوط الأبوية من خلال التمييز بين الجنسين. وتغدو هذه الضغوط أشد عنفاً في فترات الأزمات، حين تصبح المرأة موضوعاً للمراقبة. ويصبح حق الرجل بالتصرف بجسدها، ومراقبته أو استعماله أو حجبها ونفيه ومعاقبته، أكثر وضوحاً. ويصبح هذا العنف عنصراً جديداً يضاف إلى نسوية الفقر، والبطش السياسي، والتبعية، والهيمنة والاعترا ب.

وقد شكلت قوانين الأحوال الشخصية حتى اليوم التجسيد الأكثر رمزية وعمقا لهذه المشكلة. فالزواج هو الشكل الأول والأهم لعلاقة المرأة والرجل، سواء أكان ذلك في الوعي الباطن أو الظاهر، في الدين والمجتمع، في الحرام والحلال، وفي المقدس والمدنس. ولعل هذه القوانين تمثل التجسيد الأبرز لعلاقة الأبوية بالمحرم والممنوع في المجتمع العربي، حيث نلاحظ أن أهم القوانين المتعلقة بالتمييز بين الجنسين تجد ملاذها فيه، بشكل جعل قوانين الأسرة هي العرين الحامي للثقافة والتقاليد والأعراف، سواء منها الدينية أو الشعبية.

لقد تداخلت عناصر الحداثة في الثقافة التقليدية في المجتمعات العربية، إن في دولة واحدة أو بين الدول المختلفة. غير أن شرائح اجتماعية واسعة ما زالت أقرب للتقليد منها للتجديد. والثمن الذي تدفعه الفتاة للحصول على استقلاليتها باهظ جداً في الأوساط التي تضعف فيها النزعة الفردانية، بالمعنى الحقوقي والاقتصادي.

بيد أن الأسرة العربية ذات كيان مركب متعدد الجوانب بحيث لا يمكن اختزالها بسمة واحدة إطلاقية وتعميمية. كما لا يمكن للمجتمع أن يقبل للأبوة دلالة سلبية فحسب. فمن شأن هذا المنظور الأحادي أن يُشيع الاستسلام ويبرر استحالة الانتفاض على التسلط لتغيير الوضع القائم. يضاف إلى ذلك أن الجزم بأن النساء مقموعات إنما يحوّل حياتهن إلى شيء لا قيمة له، ومجرد أعوام ضائعة. ذلك أن بوسع المرأة

تنطوي قوانين عديدة

في البلدان العربية

على تمييز ضد

المرأة. ومع أن أحكام

الدستور في جميع

الدول العربية تقريباً

تنص على حماية

حقوق النساء، فإن

هذه الحقوق غالباً ما

تتعرض للانتهاك، أو

تناقضها تشريعات

أخرى، أو لا تدخل

حيز التنفيذ

الاتفاقية. ومن أبرز تلك التحفظات ما يتصل بنص المادة الثانية من الاتفاقية التي تقر مبدأ المساواة بين الرجال والنساء، مما يجعل التصديق على الاتفاقية عديم الجدوى.

وتستند الدول العربية في تحفظها على نصوص الاتفاقية إلى أحد تبريرين: فإما أن المواد ذات الصلة في الاتفاقية تتعارض مع التشريع الوطني؛ أو أنها تتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد يكون التحفظ الأخير تحفظاً عاماً، بحيث لا تلتزم الدولة بأي حكم في الاتفاقية يخالف الشريعة الإسلامية. وأحياناً لا تعطي الدولة تبريراً لتحفظها.

على أن ثمة مراجعات تجري حالياً داخل عدد من الدول العربية، بحفز من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، لإعادة النظر في موقف الدولة من التحفظات بما يتلائم مع التطورات التشريعية داخل كل دولة. وهذه الظاهرة الإيجابية جديرة بالتشجيع، مع تكثيف الجهود المبذولة من قبل الدولة ومؤسسات المجتمع المدني لنشر الوعي بالاتفاقية في أوساط الرأي العام وفي دوائر التشريع ومؤسسات إنفاذ القانون.

الأوضاع الدستورية

المساواة في القانون

تتضمن الدساتير في أغلب الدول العربية نصوصاً تؤكد مبدأ المساواة عموماً، ومبدأ المساواة بين الرجال والنساء على وجه الخصوص. كما تنص بعض هذه الدساتير على صور خاصة من المساواة بين المرأة والرجل، مثل المساواة في تولي الوظائف العامة، والمساواة في الحقوق السياسية والمساواة في الحقوق والواجبات. كما تتضمن بعض الدساتير نصوصاً عن تكافؤ الفرص، وعن قيام الدولة برعاية الأسرة وحماية الأمومة والطفولة والتوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، وعن حظر تشغيل النساء في صناعات معينة أو في أوقات معينة.

ويحسب للمشرعين العرب، وفي الصدارة منهم المشرعون الدستوريون، أنهم قد احترموا مبدأ الاختلاف بين الرجل والمرأة، ورسدوا لهذا الاختلاف نصوصاً تنظم الآثار التشريعية المترتبة عليه. ولكن يعاب على التشريع العربي في الوقت نفسه أن هذه النصوص جنحت في كثير من

المواضع إلى تشريع التمييز بين الرجال والنساء، بالتعارض مع مبدأ المساواة الذي هو أصل من أصول الشرائع الدينية. كما أنه يمثل التزاماً دولياً بمقتضى المواثيق الدولية المعاصرة.

الحقوق السياسية والحقوق العامة للمرأة

تتضمن تشريعات كثير من الدول العربية نصوصاً تشرع للحقوق السياسية للمرأة، وتنص على مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في ممارسة حق المشاركة السياسية في الانتخاب والترشح للوظائف العامة.

وعلى الرغم من وضوح نصوص الدستور والتشريعات التي غالباً ما تكفل للمرأة حق المشاركة السياسية، إلا أن حجم هذه المشاركة في الواقع مازال ضئيلاً. ونظراً لهذا التمثيل المتدني للمرأة في المجالس النيابية في دول المشرق العربي، فمن الضروري التفكير بجديرة في الاحتذاء بتجربة المغرب، وتعميم الأخذ بنظام الحصص المخصصة للنساء في هذه المجالس.

نظام الحصص للمرأة في المجالس النيابية

لقد قطع المشرع العربي شوطاً باتجاه إقرار المساواة الشكلية بين الرجال والنساء في المشاركة السياسية، إلا أن هذه الخطوة لم تكن لتسعف المرأة في سياق واقع ثقافي واجتماعي يعارض اكتسابها وممارستها لحقوقها السياسية بحرية. لذلك، يصبح تدخل المشرع لدعم المرأة إيجابياً بتخصيص حصة لها في المجالس النيابية أمراً مقصوداً به مساعدة المجتمع على رفع الغبن التاريخي الذي لحق بها. وفي هذا تحقيق لمبدأ تكافؤ الفرص الذي نصّ عليه عدد من الدساتير العربية. ويعرب التقرير عن المساندة الحازمة لمثل هذه الخطوة.

التجريم والعقاب

وتوجد بعض مظاهر التمييز بين الرجل والمرأة في القوانين الجنائية لبعض الدول العربية. وتتجلى في بعض القوانين أهم صور التمييز في اختلاف المركز المادي في جريمة الزنا بالنسبة للزوج، حيث لا تقع الجريمة إلا إذا ارتكبت في منزل الزوجية. أما بالنسبة للزوجة، فتقع الجريمة إذا ارتكبت في أي مكان.

كان من أبرز

التحفظات على

"سيداو" ما يتصل

بنص المادة الثانية

من الاتفاقية التي

تقرر مبدأ المساواة

بين الرجال والنساء،

مما يجعل التصديق

على الاتفاقية عديم

الجدوى

تتضمن الدساتير في

أغلب الدول العربية

نصوصاً تؤكد مبدأ

المساواة عموماً، ومبدأ

المساواة بين الرجال

والنساء على وجه

الخصوص

التشريعات العربية هي الأخذ برابطة الدم من جهة الأب، أي أن أبناء الأب الذي يتمتع بجنسية الدولة يحملون جنسيته تلقائياً. ولا تُمنح الجنسية لأبناء الأم الوطنية إلا إذا كان الأب مجهولاً أو لا جنسية له.

وقد عمل المشرع العربي في الآونة الأخيرة على تلافي الأوضاع غير الإنسانية التي تنتج عن عدم تمتع أبناء الأم الوطنية من زوج أجنبي بالجنسية (مصر، والجزائر، ولبنان).

بعيدا عن القانون الرسمي

كثيراً ما تمثل البيئة الاجتماعية عنصراً حاسماً للتمييز ضد المرأة بعيداً عما ينص عليه القانون الرسمي. ولأن ثمة أعرافاً شائعة في المجتمع عما يليق أو لا يليق بالزوجات المحافظات ربات الصون والعفاف، فإن كثيراً من النساء يعزفن عن اللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقوقهن الأسرية. وعلى هذا الأساس، تُحسم المنازعات الزوجية في كثير من المجتمعات العربية إما في الإطار العائلي أو في إطار القضاء العشائري غير الرسمي. وحيث أن هذه الآليات وليدة أطر ذكورية للثقافة والقيم، فإن انحيازها للرجل مسألة لا تحتاج إلى دليل.

المساواة بين الرجل والمرأة في وعي القانونيين العرب

تلقي الثقافة العربية القبلية التي تركز التمييز ضد النساء بظلالها على التفسيرات الفقهية التي تركز دونية المرأة بالنسبة للرجل. وبعبارة أخرى، فإن البعد الثقافي الذكوري كان عاملاً حاسماً في توجيه التفسيرات الفقهية وإكسابها طابعاً دينياً مقدساً.

وينبئ استقرار موقف المشرعين العرب الرجال بعدائهم لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، على الرغم من نصوص الدستور والمواثيق الدولية التي التزمت بها دولهم. وكثيراً ما يقابل تطبيق مبدأ المساواة بواسطة رجال القضاء العرب تحفظاً يغذيه في الوقت الحاضر نمو التيارات الدينية السلفية، وما تمارسه من تأثيرات ثقافية على وعي القضاة. وتُستشف النظرة الذكورية لرجال القضاء في بعض الدول العربية في مقاومة تعيين المرأة في القضاء. وثمة شواهد عامة على أن القضاة يميلون في سلطتهم التقديرية إلى تخفيف العقوبة أو إغلاظها عندما تكون المرأة

وقد بذل المشرع العربي بعض الجهد للحد من مظاهر التمييز ضد المرأة في قانون العقوبات. غير أن هذا الجهد يظل جزئياً ويجري عفو الساعة. وينبغي الاهتمام بتكثيفه وتطويره بصورة أشمل.

قوانين الأحوال الشخصية

تقدم قوانين الأحوال الشخصية العربية لدى المسلمين أو غير المسلمين شواهد على التمييز القانوني بسبب الجنس. ويرجع أكثر ذلك إلى أن قواعد الأحوال الشخصية مستمدة بصفة أساسية من اجتهادات وأحكام دينية ترد إلى الماضي البعيد، عندما كانت ثقافة التمييز هي الثقافة السائدة في المجتمع، مع إضفاء طابع القداسة والإطلاق عليها في إطار ملتبس اختلطت فيه ثوابت العقيدة الدينية بالتاريخ الاجتماعي. ولحسن الحظ، تدل نتائج المسح الميداني الذي أجري في نطاق التقرير على أن الجمهور العربي يقف من مسائل الأحوال الشخصية موقفاً أكثر تحرراً، مثل تأكيد حق المرأة في اختيار الزوج.

غياب التقنين في بعض الدول

ومما يؤثر على استعصاء التنظيم القانوني المحافظ للأحوال الشخصية على التغيير عزوف عدد من الدول العربية عن وضع تقنين وطني للأحوال الشخصية. فاستعصى عن ذلك بترك الأمر كله لاجتهادات القضاء التي غالباً ما تنحو إلى الاعتراف من الأفكار المحافظة للفقهاء الإسلاميين. وثمة بلدان عربية، مثل البحرين وقطر ولبنان ومصر، تفتقر تماماً إلى تشريع موحد للأحوال الشخصية، في حين تتوافر في عدد آخر تشريعات موحدة للأحوال الشخصية للمسلمين. أما غير المسلمين، فتستمد أنظمة الأحوال الشخصية لديهم من شرائعهم الطائفية والمليّة التي تتشدد مع الزوجين كليهما في ما يتعلق بالطلاق بصورة عامة، بل تحرّمه تماماً في بعض الحالات.

ويمكن على العموم القول إن تشريعات الأحوال الشخصية في المغرب العربي أكثر تقدمية وابتعاداً عن مظاهر التمييز منها في المشرق العربي.

الجنسية

القاعدة العامة التي تحكم الجنسية الأصلية في

يقف الجمهور العربي

من مسائل الأحوال

الشخصية موقفاً أكثر

تحرراً، مثل تأكيد حق

المرأة في اختيار الزوج

إن تشريعات الأحوال

الشخصية في المغرب

العربي أكثر تقدمية

وابتعاداً عن مظاهر

التمييز منها في

المشرق العربي

ينبئ استقرار موقف

المشرعين العرب

الرجال بعدائهم لمبدأ

المساواة بين الرجل

والمرأة، على الرغم

من نصوص الدستور

والمواثيق الدولية التي

التزمت بها دولهم

خصما أو طرفا في دعوى. ويوجد هذا التوجه التمييزي صدى له لدى عدد من شراح القانون في معرض تفسيرهم لمبدأ المساواة أمام القانون. وفي مواجهة هؤلاء، يوجد فقه إسلامي مستدير يفسر النصوص في سياقها، وينحاز إلى حد كبير إلى مبدأ المساواة. ولكن الرأي الأول، أي المحافظ، هو الذي ما زال يلقي القبول في التطبيق العملي، ويوجد هوى لدى الناس العاديين لأن رجال الدين المحافظين يؤازرون هذا النمط من التفكير.

الاقتصاد السياسي

يؤثر الاقتصاد السياسي في المنطقة تأثيرا كبيرا على درجة تمكين المرأة في البلدان العربية. ويتميز نمط الإنتاج ومستوى الأداء الاقتصادي في البلدان العربية بسيادة استهداف الربح وضعف النمو.

ويترتب على تزواج هاتين سمتين وهنّ البنى الإنتاجية وقلة وتأثر التوسع في الاقتصادات العربية، مما يمهّد السبيل لانتشار البطالة والفقر. ومحصلة ذلك كله قيام نمط من النشاط الاقتصادي يحمل عواقب وخيمة على التمكين الاقتصادي للبرّش. وتضاعف ظروف مجتمعية أخرى من نتائج الأقسى على النساء، بسبب ضعفهن في مجال الاقتصاد الرسمي.

وتشمل هذه الآثار السيئة ارتفاع معدلات البطالة في البلدان العربية، خاصة بين الشباب من خريجي النظام التعليمي. وترافق البطالة بالضرورة زيادة للفقر، وتدهور في عدالة توزيع الدخل والثروة، حيث تمثل قوة العمل المورد الاقتصادي الأهم للغالبية العظمى من الناس في الاقتصادات الأقل نمواً. ويعني اجتماع هذه العوامل انكماشاً وتضاملاً في معدلات التوسع في سوق العمل من خلال خلق فرص عمل جديدة في العالم العربي. ويضعف من أثرها على معدلات البطالة انخفاض مستوى الكفاءة في سوق العمل الإقليمي العربي، مما أدى بدوره إلى الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية. ومن الطبيعي أن تتعرض الفئات الاجتماعية الأضعف، ومن بينها النساء، لهذه الآثار الضارة أكثر من غيرها.

ويتضافر ضيق سوق العمل وضعف خلق فرص العمل الجديدة، وانتشار تعليم الإناث، والتهميش المجتمعي غير الرشيد ضد تشغيل النساء لإعطاء الأولوية للرجال في الحصول على فرص العمل، ليؤدّي كل ذلك إلى ارتفاع معاناة النساء للبطالة، خاصة بين المتعلّقات، حتى في بلدان عربية

تستقدم قوى عاملة غير عربية.

وقد شهدنا، في الوقت نفسه، انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والخدمي، والحد من التشغيل في الإدارة الحكومية، وهو قطاع التشغيل المفضل والحامي لحقوق النساء. فتبلورت ظاهرة خبيثة تتمثل في توافر رأس مال بشري مؤهل بين النساء يعاني من معدلات من البطالة أعلى من المتوسط.

وساهم عامل آخر في إضعاف النساء في المنظور الاقتصادي. فقد أدى التمييز ضد النساء في عوائد العمل، عندما يعملن، وبخاصة في القطاع الخاص، إلى انخفاض نسبي في كسب المرأة من العمل.

المؤسسات الحكومية والمرأة العربية: التحرر والتهميش

أصبح توزيع النساء قاعدة مطّردة في أغلب الحكومات العربية منذ تسعينات القرن الماضي على الأقل، وازداد أطراد هذه الممارسة بعد ذلك. إلا أن مشاركة المرأة في تلك الحكومات اتسمت بالطابع الرمزي (على شكل وزيرة أو وزيرتين في الغالب) والطابع الاجتماعي (إسناد وزارات تتصل بالشؤون الاجتماعية أو لها علاقة بالمرأة في العادة) والطابع الظرفي (تقلب عدد الوزارات حسب التعديلات الحكومية العديدة).

إلا أن ذلك لا يمنع من الإقرار بأن تمثيل المرأة قد أصبح ثابتاً في الهيئات الحكومية العربية بفعل الضغط، الداخلي أو الخارجي، أو كليهما.

ومع ذلك، فإن ثمة حدوداً لهذا التقدم. ففي ثقافة يغلب عليها النفوذ الذكوري، يتم تجاوز المرأة التي تشغل موقعا في مراكز صنع القرار. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه عضوية النساء داخل المجالس النيابية، وترسخت المساواة بين الجنسين في مبادئ الدساتير العربية، فإن تمكين المرأة العربية ظل جزئياً؛ كما أن بعض الدول لم تطبق مبدأ المساواة بين الجنسين في قوانينها الانتخابية. يضاف إلى ذلك أن عدد المقاعد النيابية التي تحتلها النساء لا يعني بالضرورة تمثيل المرأة بشكل ديمقراطي، بل قد يعكس حركة نساء تدعمها الدولة ضد نساء أخريات يقفن في مواقع هامشية على أطراف قوى سياسية متنفذة.

وقد تبنت الأحزاب السياسية العربية قضية المرأة، ولكن مساراتها تباعدت بعد ذلك. فقد تمخض إخفاق السياسات الداعية إلى الإصلاح

أدى التمييز ضد

النساء في عوائد

العمل، عندما يعملن،

وبخاصة في القطاع

الخاص، إلى انخفاض

نسبي في كسب المرأة

من العمل

في الوقت الذي

ارتفعت فيه عضوية

النساء داخل المجالس

النيابية، وترسخت

المساواة بين الجنسين

في مبادئ الدساتير

العربية، فإن تمكين

المرأة العربية ظل

جزئياً

والاجتماعية. فهي تعتبر مساواة المرأة القانونية والسياسية أمراً مقبولاً، لكن المشكلة تكمن في تفعيل تلك الرؤى في الحياة الحزبية والسياسية.

مواقف الحركات الإسلامية من المرأة

كان موقف التيارات السلفية دائماً واضحاً في أن المرأة مكانها المنزل ودورها رعاية الأسرة. وإذا تم قبول حق الانتخاب قياساً على البيعة، فإن حق الترشح وتولي المناصب العامة أمر غير مقبول "سداً للذرائع". وهكذا، فإن مجمل تصورات التيار السلفي كانت ضد الفعالية والنشاطية النسائية في الحياة المدنية. وهو يتبنى رؤية مبدئية لتقسيم العمل الاجتماعي تقصر دور المرأة على الإنجاب والأمومة والتربية، وتحذر من الاختلاط بين الجنسين. وأقصى ما يمكن توقعه هو قبول النشاط الاجتماعي النسائي المستقل في مجالات العمل الأهلي ذي الطابع الخيري.

على الجانب الآخر، نجد أن تيار الإخوان يتخذ موقفاً مبدئياً يناصر حصول المرأة على حقوقها السياسية، ويقبل فقهاً واجتهاداً صاغه علماء معاصرون من داخل الحركة أو من القريين منها، مثل الغزالي والقرضاوي.

ومن هنا، فإن التحدي المطروح على الإسلاميين بشأن المرأة هو كيفية تنمية البديل الإسلامي وتطويره وتعايشه مع سياقات مختلفة أو مخالفة، والنهوض بالمرأة بقوة في الخطاب والتطبيق، لا باعتباره نتيجة لبناء المجتمع الإسلامي، بل بوصفه شرطاً من شروط إقامته.

الضغوط الخارجية لتمكين المرأة في البلدان العربية

شهدت الأجندة الدولية تغيرات جذرية منذ مطلع التسعينات، حيث تصاعدت أهمية قضايا مثل حقوق الإنسان والمرأة والأقليات والتحول الديمقراطي.

وأخذت المطالبة الدولية بالدعوة إلى تغيرات في مكانة المرأة وبالضغط على الدول العربية لدفعها إلى التجاوب. غير أن قضية الحقوق السياسية للمرأة أضحت لكثير من الحكام العرب نوعاً من الواجهة الديمقراطية. فالمرأة تقدم أفضل لافته يمكن للدول أن ترفعها لتتجاوز النقد السياسي لأوضاعها غير الديمقراطية، وفي وقت تضغط فيه تقارير حقوق الإنسان والتقارير المعنية

والتغيير في المنطقة عن خلافات شديدة ترتبت عليها انقسامات سياسية حادة. وأدى ذلك كله إلى بلقنة خريطة السياسات الحزبية في البلدان العربية، وإلى تفتيت المواقف الحزبية من قضية المرأة. إلا أن كل ذلك لم يمنع هذه الأحزاب من وضع القضية النسائية في طليعة اهتماماتها.

وعلاوة على ذلك، تحققت تغيرات إيجابية جراء تنامي مطالبات الحركات النسائية العربية - واستجابة الحكومات المتزايدة - لتطبيق مبدأ الحصة، كسبيل لإيصال النساء إلى مراكز اتخاذ القرار. كما ساهم نظام الحصة أيضاً في دفع النساء إلى مجالس الحكم المحلي.

المرأة والمجتمع المدني

يشترط الكثير من القوانين في الدول العربية على الجمعيات الأهلية ذات الطابع النسائي والاجتماعي عدم التدخل في السياسات، أو في الأمور السياسية. ويقف هذا حائلاً قانونياً أمام التعبير عن الرأي، ويعني فصل السياسة عن أنشطة المجتمع المدني وعن العمل الخيري والأهلي.

وعلى الرغم من أهمية هذه المنظمات والجمعيات في تقديم خدمات تحتاجها بعض شرائح النساء في مجالات مختلفة، إلا أن من المشكوك فيه أن تستطيع تغيير علاقات القوة السائدة التي تعمل في غير صالح المرأة في المجتمعات العربية. ويعني ذلك أن شرائح النساء الأكثر حرماناً واحتياجاً تظل في العادة بعيدة عن مجال عمل تلك المنظمات. كما أن تمثيل النساء، باختلاف أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية، يكون محدوداً، ومقصوراً في العادة على نساء الطبقة الوسطى من المتعلمات. كما أن انتشار هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي لا يعني بالضرورة تمثيلاً سياسياً أو اجتماعياً أكبر لشرائح النساء المختلفة. ويبدو أن العديد من تلك المنظمات لا يستهدف بالأساس تنظيم النساء للدفاع عن حقوقهن ومصالحهن، بل للدفاع عن حقوق عامة يلبى تحقيقها مصالح النساء جميعاً.

مواقف القوى السياسية المختلفة من المرأة العربية

إن القوى السياسية المختلفة على الساحة العربية لا تعارض نهوض المرأة ومشاركتها السياسية

التحدي المطروح

هو النهوض بالمرأة

بقوة في الخطاب

والتطبيق، لا باعتباره

نتيجة لبناء المجتمع

الإسلامي، بل بوصفه

شرطاً من شروط

إقامته

أضحت قضية

الحقوق السياسية

للمرأة لكثير من

الحكام العرب

نوعاً من الواجهة

الديمقراطية. فالمرأة

تقدم أفضل لافته

يمكن للدول أن

ترفعها لتتجاوز النقد

السياسي لأوضاعها

غير الديمقراطية

بشؤون المرأة على تلك الدول لإجراء التغيير. ويلاحظ التقرير أن موجة الاهتمام الغربي الجديد بتعزيز مكانة المرأة قد دفعت الممولين إلى دعم أية مشروعات، مجرد أن مؤسسات نسوية أو شخصيات نسائية معروفة هي التي تتولاها؛ أو مساندة أية مشروعات لتعزيز مكانة المرأة. وقبلما تتوافر دراسات جادة لقياس تأثير هذه المشروعات على مكانة المرأة العربية في مجتمعها وفي العائلة وأمام الدولة. ولكن ثمة توجهها غربياً واضحاً، واستعداداً للقبول به في بعض الدول العربية، لتعزيز تمثيل النساء في الإطار السياسي، مثل مجلس الوزراء والبرلمان. ويستعرض التقرير في هذا السياق سلسلة من التطورات في وعي النساء العربيات وفي أوضاعهن على حد سواء. وترصد هذه التطورات الأنشطة الحثيثة المستمرة في أوساط الحركة النسائية في العالم منذ مؤتمر بيجين الخاص بالمرأة عام 1995.

رؤية إستراتيجية: جناحاً نهوض المرأة

القسمات العامة

يشدد التقرير على أن نهوض المرأة العربية ينبغي أن يتجاوز مجرد التجميل الرمزي الذي يسمح بصعود نساء عربيات متميزات إلى مواقع قيادية في مختلف مجالات النشاط البشري، خاصة في مؤسسات الدولة. وينبغي أن يمتد ذلك إلى تمكين القاعدة العريضة من النساء العربيات كافة. وفي منظور التنمية الإنسانية، يقتضي نهوض المرأة العربية أولاً إتاحة فرصة حقيقية كاملة لجميع النساء العربيات لاكتساب القدرات البشرية، والصحة في المقام الأول. وكمطلب أساسي، ينبغي إفراح المجال أمام جميع البنات والنساء لاكتساب المعرفة على قدم المساواة مع الصبية والرجال. وثانياً، إتاحة الفرصة كاملة للنساء للمساهمة الفعالة، بقرار شخصي يتخذنه بحرية، في جميع صنوف النشاط البشري، خارج نطاق العائلة، وعلى قدم المساواة مع نظرائهن الرجال.

ويتوجب كذلك إضفاء القيمة المجتمعية الواجبة على دور المرأة في نطاق العائلة، باعتباره مساهمة لا غنى عنها في إقامة بنية مجتمعية سليمة يمكن أن تحمل مشروعاً للنهضة في الوطن العربي. ويستوجب كل ذلك إيلاء أهمية قصوى

لإصلاح منظومة التعليم في البلدان العربية بما يكفل للبنات جميعاً فرص اكتساب المعرفة وتوظيفها، في نطاق العائلة وخارجها.

ووفقاً للدعوات التي طرحتها تقارير التنمية الإنسانية العربية السابقة الداعية إلى إصلاح مجتمعي شامل مستند إلى الحقوق الكاملة، يتطلب نهوض المرأة العربية، على وجه الخصوص:

- الاحترام الكامل لحقوق المواطنة للنساء العربيات كافة.
- حماية حقوق النساء في مجال الأحوال الشخصية والعلاقات الأسرية.
- ضمان الاحترام التام للحقوق والحريات الشخصية للنساء، وحمايتهن على وجه الخصوص من الإيذاء البدني والمعنوي، في جميع مراحل الحياة.

ويتطلب كل ذلك إصلاحاً قانونياً ومؤسسياً عميقاً بعيد المدى، يتوخى تحقيق الاتساق مع مكوّن القانون الدولي لحقوق الإنسان الخاص بحماية حقوق النساء، أي، على وجه التحديد، "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (سيداو).

ويدعو التقرير كذلك إلى اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي، في كل مجتمع عربي حسب ظروفه الخاصة، لتوسيع نطاق مشاركة النساء في مختلف مجالات النشاط البشري، بصورة مؤقتة، حتى تتفكك بُنى التمييز ضد النساء التي تشكلت على مرّ القرون.

والإصلاح المجتمعي الهادف إلى تمكين النساء من النهوض هو، كما يرى التقرير، أحد جناحي طائر نهوض المرأة في الوطن العربي.

أما الجناح الآخر اللازم فهو قيام حركة مكافحة، واسعة وفعالة في المجتمع المدني العربي، تنضوي تحتها النساء العربيات والرجال المناصرون لنهوض المرأة العربية، للمساهمة في إحداث الإصلاح المجتمعي المنشود، وتمكين النساء كافة من جني ثماره والاستفادة منها في خدمة أغراض نهوض النساء العربيات، والمنطقة بأسرها.

الجناح الأول: الإصلاح المجتمعي المطلوب لنهوض المرأة العربية

يقتضي ذلك معالجة التحولات في المواقف وإصلاح الأطر الثقافية. ويستهدف، على نحو خاص، تحديث التفسير الديني والفقه والتبني الواسع لاستقرارات الاجتهاد المستتيرة. ويجمل

الإصلاح المجتمعي

الهدف إلى تمكين

النساء من النهوض

هو، كما يرى التقرير،

أحد جناحي طائر

نهوض المرأة في الوطن

العربي...

... أما الجناح الآخر

اللازم فهو قيام حركة

مكافحة، واسعة

وفعالة في المجتمع

المدني العربي،

تنضوي تحتها

النساء العربيات

والرجال المناصرون

لنهوض المرأة العربية،

للمساهمة في إحداث

الإصلاح المجتمعي

المنشود، وتمكين

النساء كافة من جني

ثماره

المرأة العربية، ومناصريها من الرجال، من نهوض المرأة في الوطن العربي.

وسيكون للحركة المطلوبة مستويان، يقوم الأول في كل بلد عربي، ويمتد إلى جميع أرجائه، بينما يكون مجال الثاني إقليمياً لعموم الوطن العربي، ويكون عماده شبكات تتعدى الحدود الوطنية من أجل تنسيق الجهود القطرية وتعريضها، وصولاً إلى حركة قومية شاملة لنهوض المرأة العربية، مع الاستفادة في هذا المسعى من تقانات المعلومات والاتصال الحديثة. وستتولد عن هذه الحركة في العالم العربي منظمات نشطة في المجتمع المدني، ترتبط بالمنظمات الدولية المحايدة سياسياً، وبمنظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال تقدم المرأة.

ستبدأ هذه الحركة بالتركيز على منظومتين من الأولويات:

1. القضاء على حرمان النساء من التمتع بالصحة، ومن اكتساب المعرفة من خلال التعليم

الرعاية الصحية

يتطلب ذلك ضمان تمتع جميع النساء بالصحة، بالمعنى الإيجابي الشامل. ومن هنا، فإن التوجه العام لضمان الصحة الإيجابية للجميع - في نطاق التنمية الإنسانية - يتسع تلقائياً لإيلاء عناية خاصة لاحتياجات المستضعفين عامة، والنساء خاصة. ويفيد في هذا الصدد إنفاذ توصيات التقرير للحد من الفقر، ولا سيما الفقر البشري.

إنهاء حرمان البنات والنساء من التعليم

يمثل القضاء المبرم على حرمان البنات والنساء من حقهن الإنساني في التعلم، في مدى زمني لا يتعدى عشر سنوات مثلاً، غاية لا ينبغي التهاون فيها. ولذلك، فإن على حركة نهوض المرأة ببعديها الرسمي والأهلي، والقطري والقومي، أن تقوم على برنامج جدي للقضاء نهائياً على حرمان البنات والنساء من التعلم في جميع البلدان العربية وفق جدول زمني لا يتعدى عقداً من الزمان. ويقصد البرنامج، تحديداً، القضاء على أمية النساء، وإكمال جميع البنات للتعليم الأساسي بحلول العام 2015.

بالاجتهاد الفقهي أن يتجاوز إسار المؤسسات الدينية القائمة، وشخصها، ويصبح حقاً واجباً على كل مسلم عالم وقادر على التفقه في شؤون دينه، سواء كان امرأة أو رجلاً.

أما الجهود الرامية إلى تذليل العقبات التي تتطوي عليها المواقف، فينبغي أن تمتد لتشمل وضع مناهج جديدة، واستحداث أساليب للتربية الاجتماعية تقوم على تعزيز التعامل بين الجنسين على قدم المساواة. وستتضافر هذه الأساليب مع وسائل الإعلام في تعريف الجمهور بأهمية "سيدوا". وستشمل المساعي الرامية إلى التغلب على العقبات البنوية القيام بإصلاحات سياسية وتشريعية عميقة في النواحي التي أوضحها هذا التقرير. وتتعلق الأخيرة بوظائف الجهاز القضائي على جميع المستويات، بالوظائف السياسية والإدارية، والمحلية، والأكاديمية، والمواقع القيادية الأخرى كافة.

ومن الضروري، على نحو خاص، نشر ثقافة المساواة واحترام حقوق الإنسان بين رجال القضاء وجميع المسؤولين عن إنفاذ حكم القانون.

وسيتناول الجناح الأول كذلك قضية العدالة الاجتماعية بهدف الإقلال من انتشار فقر الدخل من خلال دعم النمو الاقتصادي، وتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخل، إضافة إلى مواجهة انتشار الفقر البشري، بمعنى الحرمان من اكتساب القدرات البشرية ومن توظيفها بفعالية. ومن أهم آليات تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر البشري في آن، زيادة الإنفاق على التعليم، وعلى الصحة وشبكات الأمان الاجتماعي.

وأخيراً، فإن من الأولويات التي ينطوي عليها هذا الجناح مناهضة الانتقاص من الحرية الشخصية للنساء. ويستلزم ذلك تعميق الوعي بأن العنف ضد النساء على مختلف أشكاله هو امتهانٌ لإنسانيتهم. وتبعاً لذلك، ينبغي أن تطبق القوانين التي تجرم العنف ضد النساء، وأن تضمن الدولة ومنظمات المجتمع المدني توافر ملاذات أمنة للنساء اللواتي يقعن ضحية للعنف.

الجناح الثاني: حركة مجتمعية قادرة على إنجاز مهمة نهوض المرأة

يرى التقرير أن نهوض المرأة لا يمكن فصله عن حركة مجتمعية فعالة وعريضة في المجتمع المدني العربي، لتحقيق التنمية الإنسانية للجميع. وستكون هذه الحركة هي الوسيلة التي ستمكن

إن التوجه العام

لضمان الصحة

الإيجابية للجميع

- في نطاق التنمية

الإنسانية - يتسع

تلقائياً لإيلاء عناية

خاصة لاحتياجات

المستضعفين عامة،

والنساء خاصة

يمثل القضاء المبرم

على حرمان البنات

والنساء من حقهن

الإنساني في التعلم،

في مدى زمني لا

يتعدى عشر سنوات

مثلاً، غاية لا ينبغي

التهاون فيها

2. كسر العوائق الكابحة لتوظيف قدرات النساء بالصورة التي يرتئونها

وتشمل الأولويات في هذا المجال المحوري:

- تسريع معدلات النمو الاقتصادي بما يتيح خلق فرص العمل على نطاق واسع. ويتيح تضاعف سعر النفط في السنوات الأخيرة مورداً يمثل فرصة تاريخية لنمو الاقتصادات العربية من خلال تنويع وتطوير البنية التحتية الإنتاجية.
- التصدي للعوائق الثقافية أمام توظيف النساء لقدراتهن في جميع مجالات النشاط البشري التي يخرنها بحرية.
- ضمان المساواة في الدستور والقوانين والإجراءات النافذة للتمتع بفرص العمل لمن يرغب، بغض النظر عن الجنس.
- ضمان تمتع النساء بظروف العمل المناسبة صيانةً لكرامتهن الإنسانية، مع بعض التمييز التفضيلي عن الرجال إن اقتضى الأمر، للحفاظ على أدوار المرأة الأسرية، من دون التذرع بهذه الامتيازات للانتقاص من مزايا عملها، مقارنة بالرجال.
- بناء آليات على الصعيدين القطري والإقليمي لسوق عمل حديث وكفاء ومفتوح أمام النساء والرجال على حد سواء.

خاتمة

يرى التقرير أن نهوض المرأة هو، في واقع الأمر، شرط ضروري لازم للنهضة العربية، يرتبط ارتباطاً سببياً وثيقاً لا تنفصل عراه بمصير العالم العربي وتحقيق التنمية الإنسانية فيه.

وعلى الرغم من أن القانون الدولي ينص على ضمان المساواة للنساء العربيات، وما يتمتعن به من مواهب، وما حققته من منجزات في مختلف ميادين النشاط الإنساني، ومن مساهمات باهرة لتقدم الأسرة والمجتمع، فإن أعداداً غفيرة منهن لا يتمتعن بالتشجيع لتنمية وتوظيف قدراتهن على قدم المساواة مع الرجال. فثمة عوامل ثقافية، وقانونية، واجتماعية، واقتصادية وسياسية تعيق حصولهن على قدر مساوٍ من مستويات التعليم، والصحة، وفرص العمل، وحقوق المواطنة والتمثيل في الحياة العامة. وفي الحياة الخاصة، تتضافر أنماط التنشئة التقليدية والممارسات التمييزية في العائلة وقوانين الأحوال الشخصية لتعزيز استمرار اللامساواة والقهر ضد المرأة. وفيما يحتاج العالم

العربي إلى بناء جميع القدرات وإطلاقها لدى المواطنين كافة، يظل نصف هذه الطاقات البشرية عرضة للكبح والإهمال في أكثر الأحيان.

إن اعتماد مبدأ الدعم التفضيلي المؤقت، أو التمييز الإيجابي، في إطار زمني محدد، هو من أوجب الواجبات المشروعة، في المدى القصير، لتوسيع نطاق مشاركة المرأة في مختلف مجالات النشاط البشري، ولإزالة التمييز الذي عانتها النساء لعدة قرون. غير أن الارتقاء الشامل بمكانة المرأة يستوجب الإسراع والتوسع في ما تحقق من منجزات من خلال مشروع نهضوي جماعي: أي تحوّل تاريخي ينضوي تحت لوائه المجتمع العربي بأسره، ويستهدف ضمان حقوق المواطنة للعرب كافة، نساءً ورجالاً على حد سواء.

ويأمل واضعو التقرير في أن يتحقق التحول الذي يدعون إليه وفق البديل المستقبلي المفضل للتقرير، أي مسار الازدهار الإنساني، القائم في المجتمعات العربية على عملية تفاوض سلمية تستهدف إعادة توزيع القوة وبناء نسق حكم مؤسسي صالح تحترم فيه الحريات المفتاح للرأي والتعبير والتنظيم. وسيؤدي ذلك إلى قيام مجتمع مدني حيوي وفعال وصالح يشكل طليعة عملية التفاوض السلمي، تفادياً لمسار الخراب الآتي، الذي يحذر التقرير من أن سحبه السوداء قد أخذت تتلبد في أكثر من بلد عربي محوري.

إن نهوض المرأة هو،

في واقع الأمر، شرط

ضروري لازم للنهضة

العربية، يرتبط

ارتباطاً سببياً وثيقاً

لا تنفصل عراه

بمصير العالم العربي

وتحقيق التنمية

الإنسانية فيه